الأمم المتحدة

A/62/PV.21

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٢١**

الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيهوزو (بنن).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/62/1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد سيرجي راشكوف، ممثل وفد بيلاروس.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): درس وفد بيلاروس بعناية تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/62/1).

وقد لاحظنا عزم الأمين العام الجديد على تنشيط عمل المنظمة في معالجة القضايا الدولية ذات الأهمية الراهنة. فقد أدرج الأمين العام في جدول الأعمال مقترحات محكمة ومتوازنة ترمي إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة حتى تنظر فيها الدول الأعضاء.

ونرحب أيضا بالتحسن الملحوظ في التفاعل بين الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، الأمر الذي يسهم في توسيع نطاق التعاون بين الأمانة العامة والجمعية العامة.

إن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن أن نستخلصه من هذا التقرير هو ضرورة تركيز جهود المجتمع الدولي وموارده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه من أن عددا من البلدان والمناطق قد تأخرت كثيرا في حملتها لتحقيق مؤشرات التنمية.

ولا يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلد واحد يتلقى الموارد المتعهد بها لتنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية من أجل تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وبالنظر إلى الملاحظة الهامة جدا التي أبداها الأمين العام بأنه لا يزال من الصعب للغاية التنبؤ بهذه المعونة وأنها مخصصة بالكامل لمشاريع معينة، فإننا ندعو الدول المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها. ونضم صوتنا إلى النداء الموجه من الأمين العام إلى كل الجهات المانحة لكي تقدم إلى البلدان المتلقية جداول زمنية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-53406 (A)

للزيادات في المعونة، وذلك لكي تتمكن هذه البلدان من التخطيط لميزانياتها الوطنية بشكل سليم وفي الوقت المناسب.

وننوه بالجهود التي بذلها الأمين العام بصورة مشتركة مع رئيسي الجمعية العامة في دورتيها الحادية والستين والثانية والستين لجعل مشكلة تغير المناخ إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة. ونحن نؤيد الرأي القائل بأن التغلب على آثار تغير المناخ من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحصل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المساعدة في حل مشكلة الحصول على إمدادات كافية من الطاقة في مواجهة التجارة المحمومة بها والطلب عليها.

وكما بيّن وفد بيلاروس خلال المناقشة العامة، فإن الأمر يتوقف على الأمم المتحدة في وضع ترتيبات عملية لنقل وتوزيع تكنولوجيات مصادر الطاقة البديلة والطاقة المتجددة على نطاق عالمي. وهذا يمثل شرطا مسبقا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشمل تلك التدابير العملية أساليب لمعالجة المشكلة الواضحة المتمثلة في تركز هذه التكنولوجيات في أيدي مجموعة صغيرة إلى حد ما من الدول. وخلاف ذلك، فإن أسعار هذه التكنولوجيات غدا، ستضاهي الأسعار الباهظة السائدة اليوم للموارد التقليدية للطاقة.

ولاحظنا وجود اهتمام خاص لدى الأمين العام بتنشيط مسألة جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. ووفد بيلاروس يؤيد تأييدا تاما استنتاج التقرير بأن على الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات الأولى نحو التغلب على حالة الجمود التي اعترت المنتديات والصكوك الرئيسية في الأعوام الأخيرة. وحالة الجمود في شؤون نزع السلاح دخلت الآن مرحلة خطيرة. وتنفيذ إحدى أهم المعاهدات في العالم اليوم – وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – هو أكبر داع للقلق. فهذه المعاهدة، بدلا من أن تشكل أساسا للشراكة، أصبحت مصدرا لمواجهة متزايدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وبين الدول الخالية من الأسلحة النووية والدول الحائزة لهذه الأسلحة.

ولقد آن الأوان لتبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها لاتخاذ خطوات عملية وقائمة على النتائج نحو نزع السلاح النووي. ومن شأن السعي إلى إقامة توازن جديد بين الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أن يساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى إحراز تقدم في مجالات أخرى لنزع السلاح، بما في ذلك تحديد الأسلحة التقليدية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨، ثمة حاجة إلى تركيز الجهود على إيجاد سبل لتسوية المسائل الملحة وإن لم تكن ذات دوافع سياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان، على أساس الحوار، وليس المواجهة. وهذا ما طالب به القرار ١٦٦/٦١، أي تشجيع إجراء حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان، الذي اتخذ في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونود أن ندعو الأمين العام إلى أن يولي اهتماما في تقريره المقبل عن أعمال المنظمة لجانب وثيق الصلة للغاية بمسألة حقوق الإنسان لم يبرز في هذا التقرير، للأسف، ألا وهو الاتجار بالبشر.

إن قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦١ بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، طالب بإنشاء شراكة عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والأشكال المعاصرة الأخرى للرق. ويطلب هذا القرار إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا مشتركا بين الوكالات معنيا بتنسيق الجهود بين مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع غير الحكومي في هذا المجال.

ونرى أن إعداد خطة للأمم المتحدة أو استراتيجية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر ينبغي أن يكون الخطوة المقبلة في إنشاء شراكة عالمية. ولنحدد الصيغة الأمثل لهذا التعاون من خلال المناقشة المواضيعية للجمعية العامة خلال الدورة الحالية. وندعو الأمين العام إلى الإسهام في تنظيم تلك المناقشات وإلى المشاركة فيها.

وبالتطرق إلى أحد استنتاجات التقرير، نود أن نؤكد على أن الحاجة ليست إلى التنفيذ الكامل للقرارات السابقة بشأن تنشيط الجمعية العامة فحسب، بل أيضا إلى أن تتخذ في هذه الدورة للجمعية التدابير المختلفة الرامية إلى إعادة التوازن للمسؤولية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تضطلع الجمعية العامة بدور هام في صنع القرارات بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

ويرى وفد بيلاروس أنه لم يعد مقبولا بعد الآن اتخاذ قرار إجرائي بشأن تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها وتعزيز أدائها، على غرار القرار ٢٩٢/٦١. وينبغي أن يكون القرار المقبل للجمعية العامة بشأن تنشيط الهيئة قرارا موضوعيا وواقعيا وحقيقيا وذا صلة بالاحتياجات. ووفدنا سيشارك الذين لن يسمحوا بإعاقة العمل بشأن تنشيط الجمعية العامة بأي حال من الأحوال.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على تقريره عن أعمال المنظمة، الذي قدم استعراضا عاما لأعمال المنظمة من جميع الزوايا خلال العام الماضي واستعراضا عاما للمهام والتحديات الحالية والمقبلة التي تواجه المنظمة. وهذا هو التقرير الأول الذي يقدمه السيد بان كي – مون منذ أن تولى مهام منصبه وهو يعكس شعورا بتصميمه على بناء أمم متحدة أكثر قوة من أجل إقامة عالم أفضل. وهنا، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام على عمله الدؤوب والمتميز منذ أن تولى مهام منصبه.

وكما يبين الأمين العام في تقريره، فإن الدول الأعضاء وشعوب العالم تطالب الأمم المتحدة بالمزيد من العمل، وفي مجالات أنشطة أكثر، وفي المزيد من المواقع وفي ظروف أصعب مما كانت في أي مرحلة في تاريخ المنظمة.

ويمر العالم اليوم بتغييرات عميقة، الأمر الذي يواجهنا بتحديات وفرص لم يسبق لها مثيل. وفي مواجهة التهديدات والتحديات العالمية المتصاعدة، توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بأن علينا أن نبحث عن الحلول معا ومن خلال التعاون المتعدد الأطراف عن طريق الأمم المتحدة. وأكدت على هذا الأمر مرة أخرى المناقشة العامة، التي اختتمناها من فورنا.

وما فتئت التنمية الشاملة والازدهار المشترك يمثلان تطلع البشرية. والأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا هي الإطار المشترك الذي حددناه لأنفسنا. وقد وصلنا الآن تقريبا إلى منتصف الطريق نحو الموعد النهائي المحدد لبلوغ تلك الأهداف غير أنه ما زال يتعين علينا أن نقطع نصف رحلتنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويواجه العالم بمهام شاقة، وأفريقيا على وجه الخصوص تواجه تحديات هائلة. ولابد من قيام الأمم المتحدة بالعمل على سبيل الاستعجال وبدون تأخير، وخاصة لتحسين الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونقدر مبادرة الأمين العام بإنشاء الفريق التوجيهي المعني بأفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية. وفي غضون ذلك، نؤيد إنشاء آليات محددة للتقييم

الموضوعي للتقدم المحرز سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية في وفاء تلك البلدان بالتزاماتها.

وأصبح تغير المناخ هو تحدي العصر الذي يتطلب استجابات عاجلة في إطار الأمم المتحدة.

إن مسألة تغير المناخ مسألة بيئية. غير أنها، في نهاية المطاف، مسألة إنمائية لأنها تنجم عن العملية الإنمائية ولا يمكن علاجها إلا عن طريق التنمية المستدامة في جميع البلدان. ونرحب بنجاح الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، الذي عقده الأمين العام، ونأمل أن يتوصل مؤتمر بالي المقرر عقده في نهاية هذا العام إلى نتيجة إيجابية. وفي معالجتنا لمشكلة تغير المناخ، نرى أن من مصلحتنا جميعا مساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على الاستجابة وتزويدها بتكنولوجيا مفيدة ومعقولة الثمن للوصول إلى تنمية نظيفة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في منع نشوب الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. ونؤيد اضطلاع المنظمة بدور أكبر في صون السلام والأمن الدوليين؛ ونرحب بجهود الأمانة العامة لتأهيل نفسها على نحو أفضل للتصدي للتحديات عن طريق التجديد. ويمكن أن يؤدي استمرار الأمين العام في تعزيز قدرة المنظمة على دعم الوساطة إلى مساعدة الأمم المتحدة على الاستفادة من مزاياها الفريدة.

ومع ذلك، فإن الإجراءات المتكاملة وتوسيع نطاق القوة بسرعة يرفعان المستوى فيما يتعلق بتخطيط بعثات حفظ السلام، وإدارتها، وتوفير الدعم السوقي لها. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته في ذلك الصدد لجنة بناء السلام على امتداد السنة الماضية. ونأمل أن تحقق اللجنة في المرحلة القادمة من عملها تغيرات ملموسة للبلدان المعنية، على أساس احترام سيادتها وتلبية احتياجاتها الفعلية.

وتعد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعتمدة في العام الماضي وثيقة هامة للغاية في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وينبغي تنفيذها بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تحويل عزمنا المشترك على مكافحة الإرهاب إلى قدرة عملية للقيام بذلك.

وتمثل الحالة في الشرق الأوسط أكبر اختبار للأمم المتحدة. وتسوية ذلك النزاع عن طريق المفاوضات السياسية والتعايش السلمي بين دولة إسرائيل وجميع البلدان العربية، بما في ذلك فلسطين مستقلة، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، هو الطريق السليم الوحيد للوصول إلى حل شامل وعادل ودائم للمشكلة. ونأمل أن تحافظ القيادة في كل من إسرائيل وفلسطين على زخم الحوار، وأن توحد جميع الأطراف صفوفها في الإعداد لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط.

والأزمة في دارفور، السودان، هي اختبار آخر لتضامن المجتمع الدولي. وكما يبين الأمين العام في تقريره، فإن للأزمة جذورا معقدة وعميقة وتستلزم بذل الجهود في المجالات الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتسنى التوصل إلى حل دائم. ونتطلع للتوصل إلى نتائج إيجابية في مفاوضات طرابلس المنعقدة تحت الرعاية المشتركة لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تسعى جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتلك النتيجة.

وبالإضافة إلى ذلك، يختبر مركز كوسوفو في المستقبل حكمة المجتمع الدولي. ونأمل أن توسع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في صربيا وكوسوفو مجالات اتفاقها تدريجيا عن طريق إجراء مفاوضات دؤوبة بهدف التوصل إلى

حل يحظى بقبول الطرفين. وفي هذا الصدد، ليس من المستصوب تحديد مواعيد نهائية أو فرض أي شيء من الخارج.

ويواجه العالم في الوقت الحالي تحديات وفرصا في مجال الأمن. وهنا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة عملها في الصدارة عن طريق إعادة تنشيط جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف وتحسين سلطة وفعالية وعالمية النظام الدولي لعدم الانتشار، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومعالجة مسألة الانتشار بالوسائل السياسة والدبلوماسية هي أفضل خيار لتحقيق مصلحتنا المشتركة. وفي حين أننا نعارض كل أشكال انتشار الأسلحة النووية، نرى أنه يجب عدم صرف جهود عدم الانتشار عن هدفنا المتمثل في صون السلم والاستقرار الدوليين. وينبغي احترام حق جميع البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وكفالته بغية تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة.

ويجب أن تواكب الأمم المتحدة العصر الذي نعيش فيه. وعلى ذلك، فهي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح نفسها. وإذا أردنا أن نحرز تقدما، علينا أن نبني على النتائج التي تم تحقيقها بالفعل، وأن نسعى إلى الوصول إلى أوسع توافق ممكن في الآراء من خلال مشاورات ديمقراطية. ولا بد من متابعة جميع قرارات الإصلاح التي اتُخذت في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مع إيلاء الأولوية للإصلاح في مجال التنمية، الذي يجب على الأمم المتحدة أن تزيد من إسهامها فيه. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لضمان أن تصبح عملية الإصلاح عملية حوار تشاوري وتضامن.

وتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن عنصران هامان في إصلاح الأمم المتحدة. ونتوقع أن تعزز الهيئتان، عن طريق الإصلاح، دورهما بوصفهما الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، وذلك بزيادة كفاءتهما وتحسين تقسيم العمل فيما بينهما. وينبغي إيلاء أولوية أكبر لدور البلدان النامية في كلا الهيئتين.

ولقد انتهى مجلس حقوق الإنسان من وضع الصيغة النهائية لأساليب عمله وإجراءاته، وبذلك يكون قد مهد السبيل لأداء وظائفه على نحو طبيعي. ونتمنى أن تؤيد الجمعية العامة النتائج التي تم إحرازها بشق الأنفس وأن تصادق عليها. ولن يستطيع مجلس حقوق الإنسان أن يضطلع بدور بنّاء في تعزيز الحوار والتعاون الدوليين في مجال حقوق الإنسان إلا بالعمل على أساس من الاحترام المتبادل، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية.

ونؤيد إصلاح الأمانة العامة من أجل تحسين فعاليتها، وتحقيق وفورات في تكاليفها، وتعزيز المراقبة الداخلية والمساءلة، وإعطاء الأمين العام ولاية أوسع ومرونة أكبر. ومن الأهمية الأساسية أن نستمع إلى آراء جميع الأطراف لكفالة قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعمليتي التوجيه والرصد.

والتمسك بتعددية الأطراف وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة ليس خيارا، وإنما هو ضرورة حتمية لكل البلدان. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى في العالم كله لبناء أمم متحدة قوية، وإيجاد عالم متجانس يتمتع بسلام دائم وازدهار مشترك.

السيدة آيتموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة الذي يغطي الأنشطة المتعددة الجوانب التي تضطلع بها جميع أجهزة الأمم المتحدة.

كان هذا العام من أصعب الأعوام في تاريخ الأمم المتحدة بالفعل. وقد اتخذ الأمين العام والمنظمة خطوات

جريئة وعملية في العديد من المجالات الهامة، وخاصة في مجالات الأمن وحفظ السلام والتنمية ومنع تغير المناخ وتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات والإصلاح المؤسسي. ويشجعنا أن الأمين العام يؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تتقاعس عن التصدي للتحديات وتلبية الاحتياجات الملحة العديدة في عالم اليوم، ونحن على اقتناع قوي بأنه يمكن أن يتم ذلك على أفضل وجه وبشكل جماعي عن طريق الأداة العالمية الوحيدة بحق في هذا العالم، وهي الأمم المتحدة.

وفي القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، التزمت جميع الحكومات بتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا عن طريق المشاركة النشطة للمجتمع الدولي برمته على أساس من الشراكة والتعاون. ونتشاطر بالكامل رأي الأمين العام بأنه ينبغي لنا أن نقلّص الفجوة القائمة بين التطلعات والإنجازات، ونثني على قراره القوي بجعل الأهداف الإنمائية للألفية أولوية رئيسية للمنظمة.

وكازاخستان ملتزمة بتعهداتها تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفذ باطراد استراتيجية إنمائية طويلة الأجل تسمى ”كازاخستان-٢٠٣٠“. ونحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد وثيقة هامة لبلدنا، تحدد التوجه الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكازاخستان على المدى الطويل. وبعد ١٠ سنوات من تنفيذ هذه الاستراتيجية، أتمت كازاخستان بنجاح مرحلة الانتقال، وهي تدخل الآن بخطى ثابتة في مرحلة جديدة للتنمية. والمهمة الأساسية للحكومة في السياسة الاقتصادية هي تمكين البلد من الانضمام إلى الاقتصادات الخمسين الأكثر قدرة على المنافسة في العالم في غضون العقد القادم.

إن صون كوكبنا مشكلة تمس مصالح كل البشرية وكل الدول. ونتفق مع الأمين العام في أن التغلب على تغير المناخ سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الأهداف الإنمائية المستدامة الأوسع المتفق عليها في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

وكازاخستان تتخذ تدابير ملموسة للتصدي للمشاكل البيئية على المستويين الوطني والإقليمي. ونحن نعمل على إنشاء مركز أوروبي - آسيوي للمياه - وهو جمعية علمية وإنتاجية رئيسية تعنى بتطوير التكنولوجيات الجديدة في مجال إدارة المياه ومعالجة المشاكل البيئية المتعلقة بمستجمعات المياه في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تأسيس مركز للطاقة الشمسية يركز على المصادر المتجددة للطاقة - وهو الأول من نوعه في آسيا الوسطى.

وتدرك كازاخستان إدراكا تاما أنه يقع على عاتقها قسط من المسؤولية عن ضمان التوازن بين توفير الطاقة وتحقيق الأمن عالميا. وبغية تعزيز التنوع في طرق إيصال الطاقة إلى المستهلكين وتوفير ضمانات لمنتجيها، تقترح كازاخستان فرض ضريبة أوروبية - آسيوية لتعزيز استقرار إيصال الطاقة.

وإيجاد حل عالمي لمشكلة تغير المناخ يتطلب استجابة عالمية، ونحن نولي أهمية كبيرة للمناقشات الدولية حول ترتيبات ما بعد كيوتو. وترحب كازاخستان بعملية المفاوضات التي ستُستأنف في بالي في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام، وتؤيد هذه العملية تأييدا تاما.

تبقى العمليات الدولية لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة بمثابة أنجع الأدوات لمنع الأزمات وتسويتها وضمان تحقيق الاستقرار العالمي والإقليمي. وتدعم

كازاخستان بقوة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بآسيا، لا بد أن نذكر ذلك الترتيب القاري للدبلوماسية الوقائية. وقد بات ذلك ممكنا بفضل مبادرة من كازاخستان، عن طريق عقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، كما اقترح رئيس كازاخستان في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٢. وتضم هذه المبادرة اليوم ١٨ دولة وعددا من الدول والمنظمات الدولية التي تشارك بصفة مراقب. وقد أثبتت التجربة أهمية هذه المبادرة، حيث يكتسب الحوار السياسي بين الدول الآسيوية في إطارها زخما.

كما نقدر تأسيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى في مدينة عشق أباد، ونعرب عن استعدادنا للتعاون بشكل وثيق مع المركز ومع جيراننا من أجل تعزيز القدرات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات.

إن خطر الإرهاب الذي يهدد الأمن والسلم والتنمية على الصعيد الدولي يبقى مسألة ملحة للمجتمع الدولي. ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى بلورة إجراءات عملية لتعزيز الآليات الأمنية وتحسين الصكوك القانونية من أجل تعزيز التنسيق والتعاون لمكافحة الإرهاب. وتولي كازاخستان أهمية كبرى لوضع أساس قانوني دولي يتيح المجال لرد سريع وفعال على الهجمات الإرهابية ومنع وقوعها في الوقت المناسب. ولتحقيق هذا الهدف، نشجع الأمين العام على اتخاذ إجراءات لتسهيل استكمال اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي في أسرع وقت ممكن.

وكازاخستان تعلق أهمية على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة الإرهاب، ودور المنظمات والمنتديات الإقليمية في القضاء على هذا التهديد. ولتحقيق هذا، تقدر كازاخستان أيما تقدير الجهود التي تبذلها هيئات دولية مثل منظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تسهم إسهاما ملموسا في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي.

وتشارك كازاخستان الأمين العام في تعليق آمال كبيرة على قدرة مؤتمر نزع السلاح على تحقيق انفراجة على صعيد دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وحل الخلافات القديمة العهد بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونعتبر المحافظة على هذا المنتدى مسؤولية المجتمع الدولي برمته. وترى كازاخستان أن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أمر أساسي لنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقد شاءت الأقدار أن يطلق الإنسان أولى رحلاته إلى الفضاء من أراضي كازاخستان، ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الفضاء، كونه إرثا مشتركا للإنسانية، ينبغي ألا يُستخدم إلا في أغراض سلمية. ولذلك، فنحن نؤيد مبادرة الاتحاد الروسي والصين لوضع صكٍ ملزمٍ قانونا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية.

ونرى أنه من المهم زيادة التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والحكومات على المستوى الوطني لمنع وقوع الكوارث الطبيعية والتغلب على آثارها وإنقاذ أرواح الكثير من البشر. وفي هذا الصدد، نولي أهمية خاصة لأن ينشئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مركزا في وسط آسيا لتنسيق التصدي للكوارث، يتخذ من كازاخستان مقرا له.

وبصورة عامة، يرحب وفد كازاخستان بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ولكن، نظرا لأن مسألة إدماج الشؤون الجنسانية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحظى باهتمام وأهمية بصورة متزايدة على جدول الأعمال الدولي، نود أن نرى في الجهود التي يبذلها الأمين العام في المستقبل مزيدا من التفاصيل والمعلومات الشاملة والتحليل المكرس لهذه المسألة.

في الختام، أود أن أشدد على أن نجاحنا في نهاية المطاف في تحقيق أهدافنا في ميادين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان لن يكون مضمونا إلا من خلال التنسيق القوي والدعم المقدم من جميع أعضاء المجتمع الدولي. وستشارك كازاخستان على نحو مسؤول ونشط في جميع أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية.

السيد كيم هيون شونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الأمين العام على تقريره السنوي الأول، الذي يوفر معلومات عامة شاملة عن إنجازات المنظمة والتحديات التي تواجهها، ويبيّن الطريق للمضي قدما بشأن مجموعة كبيرة من القضايا العالمية التي تشكل أعمال الأمم المتحدة.

تنشئ العولمة شبكة متزايدة التعقيد من العلاقات المتبادلة التي تربط بين جميع البشر. وينشئ هذا الربط مخاطر وفرصا، على حد سواء. وحيث أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة لهذا العالم، فإن بوسعها أن تجمع السلطة والشرعية للتصدي لمعظم التحديات الملحة واغتنام أوسع الفرص.

وكما يذكرنا الأمين العام في تقريره، إن تعزيز قدرتنا على تحقيق النتائج باتساق وفعالية يتطلب التزاما كاملا من جانب الدول الأعضاء، ويقتضي إصلاح المنظمة وإعادة توجيهها. ويعتقد وفد بلدي أن بوسع الأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد من العمل، ويجب أن تؤدي عملها على نحو أفضل. يجب أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية، وأن تتكيف مع ظروف عصرنا المتغيرة.

وما فتئت جمهورية كوريا تدعو منذ مدة طويلة إلى إصلاح الأمم المتحدة، الذي نرى أنه عملية مستمرة. ومن دواعي سرورنا أن الأمين العام ظل يسعى بنشاط إلى إصلاح المنظمة منذ أن تسلم مهامه. ونحن نقدم الدعم الكامل لمبادرات الأمين العام الهامة الرامية إلى تعزيز كفاءة الأمانة العامة وفعاليتها وخضوعها للمساءلة. وأداؤه لدوره القيادي بأسلوب القدوة في تغيير ثقافة عمل الأمانة العامة يستحق التقدير بشكل خاص، ونود أن نرى استمرار هذا التغيير في السنوات القادمة.

وكما كرر الأمين العام في تقريره، إن دعائم الأمم المتحدة الثلاث – السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان – يعتمد بعضها على بعض ويدعم بعضها بعضا.

وفي ميدان السلم والأمن، يتفق وفدي تماما مع رأي الأمين العام المتعلق بأهمية منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونتفق مع القول إنه لا يمكن تحقيق تنمية بدون سلام ولا يمكن تحقيق سلام بدون تنمية. وعلى الصعيد التنفيذي، يعني هذا التكافل إيجاد طرق لتجاوز الحدود الضيقة على مستوى المؤسسات. ومن الصعب تصنيف أهم التحديات العالمية التي نواجهها حاليا إلى فئات؛ وفي التصدي لهذه التحديات، يجب أن تجد الأمم المتحدة المرونة اللازمة لمعالجة جوانبها العديدة على نحو شامل.

إننا نرى أن إنشاء لجنة بناء السلام إنجاز أساسي لعملية إصلاح الأمم المتحدة، وخطوة نموذجية نحو تكامل عمل الأمم المتحدة على نحو أكثر اتساقا. وتحويل السلام الهش في حالات ما بعد انتهاء الصراع إلى سلام دائم وأمن وتنمية مهمة ليست بسيطة. وتوفر هذه اللجنة آلية تمس

الحاجة إليها لتنسيق جهود جميع الأطراف المشاركة في بناء السلام، ويحدونا الأمل أن تتمكن من أداء دور مفيد في منع تجدد ظهور الصراع ونقل المجتمعات التي مزقتها الحروب من عدم اليقين إلى الرخاء.

والإرهاب مثال آخر على التحديات التي تقتضي أن تتصدى لها مختلف الجهات الفاعلة على نحو منسق. وتدين جمهورية كوريا بقوة الإرهاب بجميع أشكاله، وسنظل ملتزمين التزاما كاملا بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحته. وندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لبناء القدرات في هذا الميدان، والتوفيق بين العناصر المتنوعة في منظومة الأمم المتحدة. وندعو الجمعية العامة إلى بذل كل جهد للتوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة بخصوص الإرهاب الدولي.

وإن انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، يشكل تحديا يجب ألا يترك دون التصدي له. ومن بين تحديات الانتشار التي يواجهها المجتمع الدولي، تتطلب المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اهتمامنا الفوري. وكما أشار الأمين العام في تقريره، أسفرت المحادثات السداسية الأطراف في عام ٢٠٠٧ عن تطورات إيجابية، واتُّخذت خطوات هامة لنزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص، جرى التوصل في جولة المحادثات السداسية الأخيرة، المعقودة في بيجين في أيلول/ سبتمبر، إلى اتفاق بشأن وقف العمل في مرافق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثلاثة الموجودة في يونغبيون في نهاية هذا العام.

وشهدنا أيضا تقدما مهما في العلاقات بين الكوريتين. وقد تُوّج اجتماع القمة التاريخي، المعقود في بيونغيانغ في الأسبوع الماضي، بين الرئيس روه مو - هيون والرئيس كيم جونغ إيل بإعلان يتعلق بتعزيز العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والنهوض بالسلم والرخاء، وقع في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. وقد أرست هذه الوثيقة الأساس لتعاون أكبر بين الكوريتين وللسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا. واتفق الزعيمان أيضا على إجراء مزيد من المناقشات الرفيعة المستوى التي ستؤدي إلى تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة المتبادلة، بغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في السلام الدائم والازدهار في شبه الجزيرة الكورية.

ولا تزال مسألة التنمية تتصدر جدول أعمال الجمعية العامة. وأصبحت الأهداف الإنمائية للألفية الإطار المشترك للتنمية، الذي اتفق عليه قادتنا في عام ٢٠٠٠، بوصفه خريطة طريق لبناء عالم أفضل في عام ٢٠١٥. ويمثل عام ٢٠٠٧ منتصف الطريق نحو التاريخ المحدد لتحقيق هذه الأهداف. وبغض النظر عن التقدم الذي أحرز في بعض مناطق العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في ميدان التنفيذ. ومن الضروري أن نقيِّم الحالة الراهنة وأن نجدِّد التزامنا. ويجب أن نستخدم السنة القادمة لإعادة تنشيط جهودنا ومضاعفتها.

ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز مساعدتها الإنمائية الرسمية. وبحلول عام ٢٠١٥، ستزيد مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى ثلاثة أضعاف مستوياتها الحالية. وقد انضممنا أيضا إلى مبادرة رسوم التضامن المفروضة على تذاكر السفر الجوي، وهي مصدر مبتكر لتمويل التنمية. وبالاستفادة من تاريخ تنميتنا، لم نشدد في نفس الوقت لا على زيادة مستوى مساعدتنا فحسب، بل أيضا على تشاطر خبرتنا مع البلدان النامية.

ومن المسائل التي لها صلة وثيقة بالتنمية التحدي المتمثل في تغير المناخ المرعب. ونرحب بالتركيز الجديد في تقرير هذا العام على تغير المناخ، الذي يجب أن يعالجه المجتمع الدولي بسرعة. ويوجد توافق آراء متنامٍ بأن تغير المناخ

يفرض قيودا جدية على القدرة على التنمية على الصعيد العالمي. وآمل أن تؤدي الإرادة السياسية، التي أظهرها قادة أكثر من ١٥٠ دولة في الاجتماع المعقود في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، إلى اعتماد خريطة طريق لفترة ما بعد نظام عام ٢٠١٢، تتضمن حلولا واقعية وملموسة لهذه الشواغل العالمية الملحة.

وبالتحول إلى حقوق الإنسان، من المهم جدا أن يرقى مجلس حقوق الإنسان إلى مستوى التوقعات الكبيرة التي أحاطت بإنشائه. ويجب أن نُبقي أساليب عمله مرنة بما يكفي لتمكينه من تحقيق تقدم حقيقي في تعزيز حقوق الإنسان. وجمهورية كوريا بوصفها عضوا مؤسسا في المجلس، فإنها ملتزمة التزاما تاما بحقوق الإنسان وتطوير المجلس ليصبح هيئة هامة لتعزيز حقوق الإنسان.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أبدي ملاحظة بشأن إصلاح مجلس الأمن. فجمهورية كوريا تؤيد إصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر تمثيلا ومساءلة وشفافية وكفاءة. وفي ضوء التأثيرات الكبيرة على مستقبل الأمم المتحدة المترتبة على إصلاح مجلس الأمن، ظل رأي وفدي منذ مدة طويلة أن أي اقتراح بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يحصل على موافقة عامة تتجاوز كثيرا أغلبية ثلثي الأعضاء المطلوبة قانونا. وللتحرك نحو تحقيق هذا الاتفاق، يعتقد وفد بلدي أن المناقشة ينبغي أن تستمر، وأن تبني على التقدم الذي أُحرز أثناء الدورة الحادية والستين.

وقد ترأس الأمين العام هذه المنظمة في وقت تطلب فيه الدول الأعضاء وشعوب العالم من الأمم المتحدة أن تعمل أكثر مما عملته في أي وقت في تاريخها. ينبغي أن تكون مطالبنا وتوقعاتنا عالية، وينبغي أن نقدم للأمين العام ما يحتاج من دعم ومرونة لقيادة هذه المنظمة بفعالية في تصريف الولايات التي حددناها لها. ولا تزال جمهورية كوريا على التزامها الكامل بزيادة الأمم المتحدة قوة وفعالية لكي تتمكن من أن توفر لعالمنا مزيدا من الأمان والأمن وتجعله أكثر رخاء وأكثر سلاما.

السيد تشافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بينما نحتفل بالمنجزات التكنولوجية المدهشة، وبعولمة القوى الاقتصادية والاتصالات وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد أيضا أن انعدام أمن الطاقة وتغير المناخ وتزايد التفاوت والفقر والصراع المسلح والإبادة الجماعية والأزمات الإنسانية والجريمة العابرة للحدود والإرهاب تشكل تحديا للأمن الدولي وتخلق حالة من التغير والتعقيد المتزايدين، لابد أن تتكيف معها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

ولهذا السبب تؤكد بيرو مجددا في مناقشة اليوم لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة اقتناعها بأن تجديد تعددية الأطراف وتعزيزها لا يعنيان تجنب نقمة الحرب فحسب. ومن ثم يجب علينا أيضا أن نؤلف تحالفا دوليا من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية. ونحن لذلك ندعو إلى المحافظة على أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، مع تعديل أدواتها وآلياتها ووسائل عملها في الوقت ذاته.

وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء بذل جهودنا المتعددة الأطراف لإصلاح الأمم المتحدة على أن تكون توقعاتها واقعية ومن منطلق الحلول التوفيقية. وإذا أردنا أن ننجح فإن ثلاث عمليات للإصلاح في منظمتنا تتطلب المواءمة الواعية والبنّاءة بين مواقفنا، هي الاتساق على نطاق المنظومة، وإصلاح الأمانة العامة وإصلاح مجلس الأمن. ويجب أن تختتم تلك الإصلاحات بإبرام اتفاقات مرضية من شأنها تعزيز هيئات الأمم المتحدة وفعالية ما تتخذه من قرارات.

ولا يمكن أن يوجد سلام أو أمن بدون التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. لذلك ما زالت

مكافحة الفقر والتفاوت تمثل أشد التحديات إلحاحا في عدد متزايد من الدول وبالنسبة لملايين البشر. وللتعامل معها، يجب على التعاون الدولي من أجل التنمية أن يقوّي القدرات الإنتاجية للدول بغية وضع سياسات إنتاجية شاملة، وتوفير إمكانيات الحصول على التعليم والتكنولوجيا المبتكرة وتعزيز المؤسسات وتقديم العون للفئات السكانية الضعيفة.

ومن دواعي الأسف أن الهدف المحدد للبلدان المتقدمة نموا المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتمويل التنمية لم يكد يبلغه إلا عدد محدود منها. وهذا يدعو للقلق بصفة خاصة لأنه يزيدنا بعدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تعمل المنظمة والنظام الدولي بمثابة عاملين حفازين لجهود التنمية الوطنية، وأن يكملا تلك الجهود، ومن ثم يجب أن يوفرا التمويل الكافي تحقيقا لهذه الغاية.

ووفقا لما اتفق عليه في مؤتمر قمة الألفية، يجب أن نشجع على تكوين تحالف عالمي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، اتفقنا على إقامة نظام أكثر انفتاحا للمال والتجارة، يستند إلى معايير مستقرة وخالية من التمييز. وبتقاسم مزايا العولمة، سوف تتمكن بلداننا من ضمان مشاركة مجتمعاتنا السكانية في التمتع بمزايا هذا النظام، بإدخال تحسينات محددة على أوضاعها المعيشية اليومية. وسوف يثري ذلك مفهوم المواطنة ويؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية.

وتنميتنا واستقرارنا مهددان بخطر تغير المناخ والاحترار العالمي الناجمين عن الغازات التي تنتج عن النشاط البشري. ولهذا السبب، يجب تعزيز التنمية المستدامة من الوجهة البيئية، على أن نضطلع بمسؤوليات مشتركة ولكنها متمايزة، يعرب عنها من خلال إبرام اتفاقات متعددة الأطراف ملزمة لجميع الدول فيما يتعلق بجميع جوانب هذه المشكلة، كخفض الانبعاثات والتمويل والتكنولوجيا، في جملة أمور أخرى.

ومن ناحية أخرى، يجب أن تخلق الأمم المتحدة قدر استطاعتها قدرات وطنية وإقليمية ودولية للتعامل مع ازدياد شدة الدمار الذي تلحقه الكوارث الطبيعية وتواتره. وتضع متطلبات المساعدة الإنسانية قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع هذه الكوارث موضع الاختبار، واستجابة المنظمة لها رائعة. وتشجع بيرو، وهي بلد معرض لخطر الكوارث من هذا القبيل، على مواصلة بذل الجهود لتعزيز آليتي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي للطوارئ.

وتواجهنا الحقائق الدولية الراهنة بكثير من التحديات للنظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترام الحريات الأساسية، وذلك في وقت يكابد فيه ملايين الناس الفقر الذي يعرض للخطر حقوقهم الأساسية، وينال من كرامتهم الإنسانية. وينبغي لذلك أن يرقى مجلس حقوق الإنسان الجديد ومختلف عناصره إلى مستوى تلك التحديات وأن يكون فعالا فوق كل شيء في حماية حقوق الإنسان، وبصفة خاصة في الاستجابة لشكاوى الضحايا وأقوالهم.

ولكي تزيد منظمتنا فعاليةً في صون السلام والأمن، يجب أن نزيد قدرتها على منع نشوب الصراعات وحلها. وفي هذا الصدد، يجب أن نعمّق تحالفنا الاستراتيجي مع المنظمات والترتيبات الدولية المختلفة، كما فعلنا مع جملة منظمات منها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية والجامعة العربية. ونشجع الأمين العام بالمثل على مواصلة تعزيز واستخدام قدراته الخاصة بالوساطة ومساعيه الحميدة.

ويذكّرنا التقرير المعروض علينا اليوم بأن الصراعات ما زالت تشكل مسألة ذات أولوية لمنظمتنا. فإنشاء عمليات

حفظ السلام، التي تتزايد أبعادها تعددا والولايات المناطة بها قوة، يقتضي إجراء تعديل إداري وتنفيذي في إدارة عمليات حفظ السلام . وهذا شيء ما برحت بيرو تؤيده، اقتناعا منها بوجوب أن يكون تحت تصرف المنظمة قوة متعددة الأطراف للرد السريع حتى تتمكن من مجابهة الحالات الطارئة بالسرعة التي تتطلبها. وبالمثل، يجب أن نتذكر أيضا أن الصراعات تستدعي على سبيل الأولوية المساعدات الإنسانية التي تواكب عمليات حفظ السلام، وتكفل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتحول دون الإفلات من العقاب. هاتان هما الآليتان اللتان يمكن بهما للأمم المتحدة أن تعيد بطرق محددة وفعالة إقرار الأوضاع السلمية وأن تحمي المدنيين. ولهذا السبب يلزم أن نولي الاهتمام لكفاءة كلا هاتين الأداتين وقابليتهما للتكيف فيما يتعلق بالصراعات المتعددة الأوجه التي تهدد اليوم بالخطر السلام والأمن العالميين.

وتتزايد أيضا أهمية الإدارة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ويجب أن يقود المجتمع والدولة المعنيان هذه العملية، يدعمهما في ذلك التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، من المشجع أن التقرير يصف الأنشطة المبدئية للجنة بناء السلام والصندوق ومكتب الدعم التي أنشئت لهذا الغرض. ولدينا ثقة بأن عمل اللجنة سوف يعزز التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إعادة الإعمار في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ويجب أن تظل منظمتنا أيضا منطقة نعزز فيها التعاون على مكافحة الإرهاب، وتنفيذ التشريعات المناسبة وتقوية قدرات الشرطة والاستخبارات في تلك المكافحة. ومن المهم أيضا أن نواصل إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن نعتمد اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وتقترح بيرو أيضا أن نبث حيوية جديدة في الهيئات والمنتديات المتخصصة من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. والمسؤولية المشتركة في هذا المجال، لا سيما بالنظر إلى طابع الاتجار بالمخدرات العابر للحدود، تعني أننا بحاجة إلى إقامة تحالفات مبنية على الحوار السياسي المتوازن، حتى يتصدي نطاق التعاون والعمل الدوليين لجميع جوانب تلك الظاهرة العابرة للحدود ويتناسبا مع إلحاح المشكلة وحجمها.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التصدي لترع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويجب أن نعزز الالتزامات المتعددة الأطراف المقطوعة في هذا المجال وأن نوسع نطاقها، لكي نوقف التهديدات وزعزعة الاستقرار الناجمين عن العودة إلى سباق التسلح في مختلف بقاع العالم ونقهرهما.

ويجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز العمل المتعدد الأطراف لمعالجة مسائل من قبيل الألغام الأرضية والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن ندعم المبادرات من قبيل المبادرة المتعلقة بالقنابل العنقودية، وأن نواصل تعزيز الأمم المتحدة بوصفها المنتدى المثالي لتعميق التعاون بيننا وتحديد القواعد الملزمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه ينبغي للنظام الدولي أن يذهب إلى أبعد من العلاقات بين الدول، وأن يشمل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والمحلية والنقابات وأعضاء المجتمع المدني الآخرين. وفي الأمم المتحدة، يجب علينا أن نبقي جميع الأبواب والنوافذ مفتوحة لضم هذه الأطراف كمصادر للمعلومات والخبرة واستعمال إسهاماتها في إعداد قراراتنا وتنفيذها. ولا بد للأمم المتحدة

أن تتبع نهجا أكثر شمولية، انسجاما مع تزايد العولمة والتكافل العالمي الذي علينا أن نعيش فيه.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد كوبا، أود أن أشكر الأمين العام على عرض تقريره السنوي الأول منذ أن تبوأ منصبه. وكما ورد في التقرير، لقد جاء في الوقت الذي تطلب الدول الأعضاء وشعوب العالم من الأمم المتحدة أن تعمل أكثر في المزيد من مجالات النشاط وفي المزيد من الأماكن وفي المزيد من الظروف الصعبة أكثر منه في أي وقت مضى في تاريخ المنظمة. إن العالم يمر بفترة اقتصادية واجتماعية حرجة، تتسم بالتوتر وتزايد الجوع والفقر، وطفرة في الصراعات المسلحة، وتدهور البيئة وانتشار الأمراض، مثل مرض الإيدز، وهي أمور تهدد وجود عدد من البلدان. ولقد بلغت الفجوة بين الأغنياء والفقراء مستويات يندى لها الجبين.

يجب أن تكون التنمية أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وترحب كوبا بقرار الأمين العام، الذي أكد عليه من جديد في تقريره، بجعل الأهداف الإنمائية للألفية إحدى أولوياته المباشرة خلال ولايته. وقبل سبع سنوات، ألزمنا إعلان الألفية بالعمل على تحقيق أهداف متواضعة جدا وغير كافية. وبالرغم من ذلك، ونحن إذ نقف اليوم في منتصف المدة المحددة لتحقيق تلك الأهداف، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أننا لا نقترب من تحقيق الأهداف والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة خلال العقد الماضي. فمستوى الفقر لم يتراجع وعدم المساواة بين البلدان وفيما بينها آخذ في الازدياد. وإذا استمرت الوتيرة الحالية، فلن يتحقق هدف تخفيض عدد الناس الجياع في العالم إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥ وإنما في العام ٢٠٥٠، وحتى عندئذ، سيكون هناك ما يزيد عن ٤٠٠ مليون إنسان جائع على سطح الأرض.

والمحزن في هذا كله هو أن العالم لديه الموارد التكنولوجية والبشرية والقدرة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن إلغاء الديون الخارجية، التي دفعتها بلداننا عدة مرات والتي لا تزال تزداد، سيسمح لنا بتخصيص أكثر من ٤٠٠ بليون دولار لأغراض التنمية. وسوف يتوفر عندنا مبلغ ٣٠٠ بليون دولار إضافي إذا ألغينا على معونات الدعم الزراعي التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، وهي المعونات التي سببت فشل جولة الدوحة في منظمة التجارة العالمية.

وإذا أوفوا بتعهدهم بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بدلا من نسبة ٠,٣ في المائة التي بالكاد يوفرونها الآن، فذلك يمثل أكثر من مبلغ ١٤١ بليون دولار إضافي. وبتخصيص مجرد ١٠ في المائة من تريليونات الدولارات التي تستعمل في النفقات العسكرية، يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا تتطلب سوى ١٥٠ بليون دولار.

أما النظام الاقتصادي الدولي القائم حاليا، فإلى جانب كونه غير عادل تماما، فهو قطعا نظام غير مستدام. إن نظاما يقوم بتدمير البيئة لا يمكن أن يكون نظاما مستداما. فستون في المائة من نظم العالم الإيكولوجية قد تدهورت أو تم استعمالها بسبل غير مستدامة. وتهدد فضلات المستهلكين الهائلة في البلدان الصناعية بقاء البشرية. وإن الظواهر مثل ارتفاع درجة حرارة العالم، وزيادة خطر ارتفاع مستويات البحار، والقطع العشوائي للغابات، ومحاولات استعمال الأغذية وقودا بحيث يتم تبديدها في السيارات الأمريكية والأوروبية، واستنزاف الوقود الأحفوري والاستعمال غير الرشيد للموارد المائية ، تشكل في جملة أمور أخرى تهديدا خطيرا على حياتنا. والأمين العام على حق عندما يقول في تقريره إن تغير المناخ والطريقة التي نتعامل معه بها سوف يحددان جيلنا وحقبتنا، وفي نهاية المطاف إرثنا الذي سنتركه للعالم. ويجب علينا أن نتصرف،

وأن نتصرف بسرعة، والبلدان المتقدمة النمو المسؤولة عن ٧٦ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة يقع عليها واجب أخلاقي والمسؤولية التاريخية الرئيسية عن القيام بذلك. إن مسؤولياتنا مشتركة لكنها متفاوتة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة. ونرى أنّ هناك حاجة إلى وجودها وإصلاحها المتعمق وإلى إشاعة الديمقراطية فيها. لكن يجب تحقيق ذلك مع الاحترام التام لميثاقها وليس بإعادة كتابته أو تشويه أهدافه ومبادئه. إن التحدي الرئيسي الذي نواجهه هو إصلاح الأمم المتحدة كي تخدم مصالح الدول بصورة متساوية. ولا يمكن أن نسمح بتبديد الإصلاح، وأن تصبح منظمتنا أداة لمصالح عدد قليل من البلدان الغنية والقوية ولأهواء هذه البلدان.

إننا نرفض المحاولات الهادفة إلى تطبيق مفاهيم ليست واضحة المعالم، مثل المسؤولية عن الحماية، لأن هذه المفاهيم يمكن استغلالها بسهولة لتقويض المبادئ المقدسة للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. والنظام الدولي الحالي، الذي هو ليس عادلا وغير متساو إلى درجة كبيرة، لا يمكن أن يخلفه نظام أكثر بدائية ويرتكز على إعادة تفسير الميثاق والقانون الدولي.

يجب علينا أن نعزز الدور القيادي للجمعية العامة، الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي ليس فيه مجال للهيمنة، والذي لنا فيه جميعنا صوت وتصويت، والذي ليس فيه وجود لحق النقض المطلق.

إننا بحاجة ماسة إلى مجلس أمن قد تم إصلاحه، يعمل في إطار الولاية التي خوله بها الميثاق، بدون تعد، كما يفعل بصورة متزايدة، على أعمال وصلاحيات الهيئات الأخرى في المنظومة. ومجلس الأمن في شكله الحالي لا يعكس واقع عالم اليوم، ولا يمثل مصالح الدول الأعضاء. إنه لا يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء، وهو، وفقا للميثاق، مسؤول أمامها. فلا هو ديمقراطي، ولا هو منصف ولا هو تمثيلي. ولذلك، ليس من المقبول زيادة تجاهل إصلاح مجلس الأمن. ولن يكون هناك إصلاح حقيقي في هذه المنظمة بدون إصلاح مجلس الأمن إصلاحا حقيقيا.

وفي تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا بد أن يسود مبدأ وجوب أن تكون الأنشطة التشغيلية مسؤولة أولا وأخيرا أمام الاستراتيجيات الوطنية والأولويات الإنمائية لكل بلد. ولا يمكن أن تضطلع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في الميدان بأنشطة غير مرتبطة مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تعزيز الشروط في عملها. ومن الأهمية بمكان أن تسود آراء البلدان النامية وأولوياتها في تلك العملية بوصفها عناصر أساسية، وألا تسود الأفكار والنهج التعاونية التي ليس لها علاقة بالأهداف الإنمائية التي حددتها المنظمة.

ويجب أن يتوقف الاستغلال السياسي لحقوق الإنسان والانتقائية والتحيز والكيل بمكيالين في فرض أنماط تعود إلى مجموعات. ولدينا واجب مقدس لحماية ولتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ضد محاولات تشويهها وإعادة صياغتها أو تعديلها، أو تكييفها مع نظام القطب الواحد ومطامع الهيمنة عند البعض.

ويجب أن يجسد مجلس حقوق الإنسان الجديد، في ممارساته، المبدأ القائل إنّ حقوق الإنسان حقوق عالمية ولا تتجزأ ومترابطة. وسوف تعارض كوبا أية محاولة لجعل هذا الجهاز الجديد محكمة تفتيش ضد بلدان الجنوب، تضمن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة والكبيرة والمنتظمة التي يقترفها أقوى الأقوياء.

ونرحب باشتمال التقرير على قسم يشير إلى الحاجات الخاصة لأفريقيا، وهي قارة تشكل جزءا لا يتجزأ

من جذور وهوية الشعب الكوبي. وما تزال أفريقيا مهمشة وفي حالة تبلغ الحد الأقصى من الحرمان في العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن غير المقبول ببساطة أن تستمر الحالة الراهنة التي فيها لا تسهم أفريقيا، بسكانها الذين يشكلون ١١ في المائة من سكان العالم وباحتياطيها الطبيعي الأكبر في العالم، إلا بواحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومشاركتها في التجارة الدولية ٢ في المائة تقريبا. الشعوب الأفريقية لا تحتاج إلى الصدقات؛ أفريقيا بحاجة إلى الموارد والإجراءات الملموسة.

وأود أن أختتم، كما نفعل دوما، بملاحظة من الأمل والتفاؤل. أمامنا تحديات خطيرة جدا، ولكن بالعمل معا تكون إمكانياتنا لا حدود لها. وكما ذكر الأمين العام في نهاية تقريره، نحن بحاجة إلى تقليص الفجوة بين اللغة الرنانة والواقع. العالم يحتاج الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يود الوفد الأوغندي أن يشكر الأمين العام على تقديمه تقريره الشامل (A/62/1)، وخصوصا إشارته إلى الجداول التي تبين أداءنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والصورة التي تكشف هذه الجداول عنها تبين أن علينا أن نقطع شوطا طويلا في تحقيق هذه الأهداف. وبسبب قيود الوقت سأتوخى الإيجاز في مساهمتي.

أشيد بالأمين العام على جعله تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأولوية الأولى خلال مدة خدمته، وفي هذا الصدد تأكيده على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونقدر مبادرة المملكة المتحدة باقتراح عقد دورة رفيعة المستوى السنة القادمة في الأمم المتحدة مكرسة للأهداف الإنمائية للألفية.

ولا أشك مطلقا في أن تنفيذ الالتزامات المقطوعة فعلا في مختلف المحافل الدولية سيقطع شوطا طويلا في تحقيق هذه الأهداف. وقائمة هذه الوعود طويلة، تشمل توافق آراء مونتيري في سنة ٢٠٠٢، والوعود بـ ٠,٨ في غلين إيغلز، ومؤخرا في هايليجندم في ألمانيا، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن أغلبية الذين وعدوا جادون في الوفاء بوعودهم، نأمل في ألا يصبح القيام بالوعود صناعة مألوفة. من الأفضل عدم القيام بالوعود بجداولها الزمنية إذا لم تجد طريقا إلى الوفاء بها.

وأوغندا تسير على مسار محاولة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أنجزنا وضع أسس التعليم الابتدائي العام، والآن بدأنا بوضع أسس التعليم الثانوي العام. ومستويات الفقر خفضت إلى ٣٨ في المائة، والمياه الصالحة للاستعمال تتجاوز نسبتها ٧٠ في المائة من المناطق الحضرية، و ٦٠ في المائة من المناطق الريفية. وأدينا دورا رائدا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبقدر أكبر من المساعدة نحن متأكدون من أننا سننجز معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الخاصة ينبغي أن تكون إزالة الفقر محل التركيز. في أجزاء كثيرة من أفريقيا تسير النساء، والأطفال مشدودون إلى ظهورهن، مسافات طويلة لجلب الماء والحطب لحاجاتهن الداخلية. ويبدد قدر كبير من الوقت الغالي في هذا الجهد. وهن يأتين إلى المنزل متعبات وبحاجة إلى الراحة. وبدلا من الاستراحة فإنهن ينفقن معظم الليل وهن يرددن البعوض الغازي. ومما يجعل الحالة أسوأ أن المياه التي يجلبنها ملوثة في أغلب الأحيان. وكثير من الناس يقطعون مسافات طويلة مشيا للوصول إلى مراكز الصحة؛ وإمداد المناطق الريفية بالكهرباء مجرد حلم. كيف إذن يمكن التصدي لهذه المشاكل الأساسية؟ ينبغي لنا أن ننأى بأنفسنا عن اللغة البلاغية الطنانة والعويل وأن نتجه إلى

العمل. دعونا ننفذ، على سبيل المثال، المبادرات ذات الأثر السريع كما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥.

أود الآن أن أعلق على مكتب المستشار الخاص لأفريقيا فيما يتعلق بالحاجات الخاصة لأفريقيا. والسبب الرئيسي لإنشاء هذا المكتب معالجة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. بيد أن الحاجات الخاصة لأفريقيا تتجاوز هذه الولاية الضيقة للشراكة الجديدة وهي تشمل الولايات المؤسسية الأخرى. ولذلك هناك حاجة إلى وضع بناء مؤسسي يتناول على نحو واف الحاجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك الشراكة الجديدة. والوضع القائم ليس مقبولا قطعا، إذ يعني ذلك تداخل الوظائف، وتبديد الموارد المحدودة وانعدام النجاعة.

ولذلك يدعو وفد بلدي الأمين العام إلى أن يأتي، بعد المشاورات الضرورية مع جميع الجهات ذات المصلحة والصلة، بمبنى مؤسسي سليم يستبقي في نفس الوقت التعايش المناسب مع مكتب المستشار الخاص لأفريقيا.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في أفريقيا، لقد توفرت لدي فرصة إخبار مجلس الأمن بأن في الإمكان تجاوز نهجه التقليدي المتمثل في عدم وزع حفظة السلام حيث لا يوجد، في رأيه، سلام للمحافظة عليه. وأكرر دعوتي إلى عدم اكتفاء مجلس الأمن في ظروف معينة بحفظ السلام، وإلى القيام بصنع السلام أيضا.

وأخيرا، فيما يتعلق بتغير المناخ. وفد بلدي يشيد بالأمين العام على تسليطه الضوء على تحديات تغير المناخ بتنظيم حدث رفيع المستوى بشأن تغير المناخ في الأمم المتحدة عشية دورة الجمعية العامة. تغير المناخ يمسنا جميعا وينبغي لنا أن نعمل معا للاستجابة للتحديات. ويعتبر وفد بلدي تغير المناخ مسألة بيئية وأيضا مسألة إنمائية. ولهذا السبب تنظر حكومة بلدي في تعميم مراعاة مسائل تغير المناخ فتصبح استراتيجيات لتخفيض الفقر. ونتطلع قدما إلى خاتمة ناجحة لمؤتمر بالي.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئة معالي السيد كريم بتوليه الرئاسة.

في القرن الحادي والعشرين، تحتاج الأمم المتحدة إلى التصدي بسرعة للتحديات الناشئة في العالم. وتوقعات سكان العالم من الأمم المتحدة أعلى الآن من أي وقت آخر. وأشيد بالأمين العام لعزمه على إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة كي تصبح المنظمة أكثر كفاءة وحيوية.

إن تغير المناخ يؤثر على كل من هو موجود على هذا الكوكب. والأمم المتحدة هي أفضل مكان للبحث عن ترتيب دولي يكون مقبولا من جميع أصحاب المصلحة. وأشيد إشادة عالية بالمبادرة القيّمة للأمين العام إلى تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بتغير المناخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر. فلقد أسهم الاجتماع إسهاما كبيرا في توليد زخم سياسي عريض دعما للعمل الدولي المشترك.

ولقد اقترحت اليابان رؤيا بعيدة المدى ترمي إلى تطوير تكنولوجيات إبداعية وبناء مجتمعات يكون اعتمادها على الكربون ضئيلا. ودعت اليابان أيضا إلى إطار دولي لما بعد العام ٢٠١٢ يشمل جميع المسببين الرئيسيين لغازات الدفيئة. واليابان عازمة على الاضطلاع بدور ريادي بشأن موضوع تغير المناخ عن طريق استضافة مؤتمر قمة هوكيدو طوكيو لمجموعة الثمانية في تموز/يوليه المقبل.

والتنمية الأفريقية هي أحد المجالات ذات الأولوية الأخرى لدى اليابان. ولكي تصبح أفريقيا قارة نابضة بالحياة، وقارة أمل وفرص، يجب منع نشوب الصراعات وحلها وتوطيد السلام. كما يجب تعزيز النمو الاقتصادي

وضمان استدامته. ثانيا، يتعين ضمان الأمن البشري من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإرساء السلام والحكم الديمقراطي. ثالثا، تجب معالجة مشكلتي البيئة وتغير المناخ.

واليابان ستستضيف مؤتمر طوكيو الدولي الرابع للتنمية الأفريقية في أيار/مايو المقبل في يوكوهاما. وتحت عنوان ”أفريقيا النابضة بالحياة“ نرى أنه من الأهمية بمكان أن تحقق أفريقيا السلام والازدهار، من خلال الملكية الأفريقية والشراكة الحقيقية مع الأطراف الدولية الفاعلة. وتعاون دول الجنوب بين آسيا وأفريقيا سيبقى سمة أساسية في عملية هذا المؤتمر.

إن الأزمة في دارفور تتطلب أعلى درجات الاهتمام من المجتمع الدولي. والمشاركة الشخصية الفعالة من الأمين العام جديرة بالثناء العاطر. واليابان ترحب بإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي تتطلع إلى التبكير بنشرها وإلى تحقيق تقدم في العملية السياسية. كما أنها ستعزز مساهمتها في توطيد السلام والاستقرار في أفريقيا.

وقد تعاونت اليابان في توطيد السلام والمساعدة على الانتعاش بعد الصراع في أنحاء عديدة من العالم، بما فيها غرب البلقان، والعراق، وأفغانستان، وتيمور - ليشتي، وسيراليون، وبوروندي ونيبال وغيرها. ولبناء السلام، لا بد للمجتمع الدولي من ضمان جهد متواصل ومتكامل لتنفيذ المهام التي تتراوح من حل الصراعات وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المساعدة على تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار. واليابان بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام لهذه السنة، فإنها عازمة على الإسهام في الجهود الدولية وجعل هذه اللجنة منتدى يستقطب جميع الأطراف الفاعلة لتعبئة الموارد والدعم.

وتولي اليابان أهمية بالغة للأمن البشري، كأحد أركان سياستها الخارجية. ونتطلع إلى إدماج المنظور الذي يركز على الإنسان في مجالات العمل الواسعة للأمم المتحدة. فكرامة الإنسان وحقوق الإنسان يجب احترامها وحمايتها عالميا. ونأمل مخلصين أن يتسنى إيجاد حل مبكر لمسألة الاختطاف.

ومن المؤسف جدا أن تستخدم سلطات ميانمار القوة ضد متظاهرين مسالمين، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية، بما في ذلك وفاة مواطن ياباني، واليابان تدعو حكومة ميانمار إلى الامتناع عن استخدام القوة القمعية. ونأمل أن تشارك هذه الحكومة في حوار وطني، بدون شروط مسبقة، لتحقيق مصالحة وطنية والنهوض بالتحول الديمقراطي، على أن تراعى، بصدق، الرغبات التي أعرب عنها الشعب بغية إيجاد حل سلمي وجذري للموقف.

واليابان تدعم جهود المساعي الحميدة للأمين العام ومستشاره الخاص، السيد غمباري، بالتعاون الوثيق مع بلدان معنية أخرى، ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان المنطقة، لتعزيز المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ذلك البلد.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تحديا آخر يستلزم الاهتمام الكامل من البشرية. ومن هذا المنطلق، نرحب باتخاذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات بتوافق الآراء بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، وبكونه سيبقي هاتين الحالتين قيد نظره.

وينبغي ألا يكون الاهتمام بنزع السلاح النووي أقل من ذلك. ولأن اليابان هي البلد الوحيد الذي عانى من الدمار النووي، فسوف تقدم مشروع قرار آخر في هذه الدورة للجمعية العامة لوضع إجراءات محددة بهدف التخلص كليا من الأسلحة النووية.

ومكافحة الإرهاب مجال هام آخر للتعاون الدولي، وأولوية عليا. واليابان ترحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧). وستبذل الحكومة اليابانية كل جهد ممكن لمواصلة أنشطتنا الداعمة في المحيط الهندي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي.

وتدعم اليابان أيضا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وبغية تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى ممارسة أقصى درجات المرونة، وصولا إلى خاتمة مبكرة للمفاوضات حول مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وتعتقد اليابان أنه لكي يرتقي مجلس الأمن إلى مستوى مسؤولياته المنتظرة، علينا، أن نجعله أكثر تمثيلا وفعالية. وإنني أجدد عزم اليابان على السعي إلى إصلاح مبكر للمجلس من خلال توسيع فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. ولن يكون أي إصلاح للأمم المتحدة كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا لكي نستطيع تحقيق نتائج ملموسة أثناء هذه الدورة عبر مفاوضات حكومية دولية.

إننا بحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع التحديات الجديدة، وتحقيق إنجازات أكبر. وستشارك اليابان بصورة بنّاءة في الجهود لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين. وهي تدعم أيضا المساعي الجارية لتمكين منظومة الأمم المتحدة من العمل بشكل أكثر اتساقا وفعالية في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية والبيئة وحقوق الإنسان. كما نحتاج إلى إحراز تقدم ملموس في تحديث الإدارة والبرامج.

واسمحوا لي أن أختم ملاحظاتي بتجديد التزام اليابان الثابت بالعمل على جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأفضل عملا في ظل القيادة المقتدرة للأمين العام.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أتكلم في جلسة برئاستكم، سيدي. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام على تقريره الأول عن أعمال المنظمة (A/62/1). ويعرض التقرير بواقعية واضحة وموجزة، المسائل المختلفة التي تواجهها هذه الهيئة بصورة شاملة. إنه يذكر أن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق. فهو يتسم بقدر من التفاؤل، ولكن اسمحوا لي أن أبدأ بالمرفق الإحصائي. فهذا المرفق يرسم صورة قاتمة، في الحقيقة، خاصة إذا نظرنا إليه بشكل مفصل.

ففي ما يتعلق بمن يعيشون حتى الآن بأقل من دولار واحد في اليوم، نجد أنه على الرغم من بعض التحسن الذي طرأ في بعض المناطق، آسيا مثلا، فإن الحالة، عدا ذلك، تبدو أكثر قتامة – أي أنها إما ثابتة على حالها أو أن هناك تحسنا هامشيا، وفي الحقيقة، فقد ارتفعت هذه النسبة من الفقراء فعليا في رابطة الدول المستقلة وفي الاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا. فإذا نظرنا مجددا إلى نسبة الخمس الأشد فقرا من السكان، الذين يعيشون في فاقة، ونظرنا إلى حصتهم من الاستهلاك الوطني، لوجدنا مرة أخرى أن هناك تدهورا يكاد يكون شاملا.

وإذا نظرنا مجددا إلى السكان الذين يعشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية، حيث الحالة الثابتة، أو التحسن الهامشي، سنلمس أيضا تدهورا في مجالات معينة. وإذا نظرنا إلى نسب وفيات الأمهات، نجد أن النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبلغ ٩٢٠ حالة وفاة لأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية، مقابل ١٤ وفاة فقط في البلدان المتقدمة النمو. وتلك فجوة ضخمة. وإذا نظرنا

إلى حالات الإصابة بالسل، نجد أن هناك تحسنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما أن هناك تحسنا في آسيا. لكن الأرقام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ورابطة الدول المستقلة – أي دول الاتحاد السوفياتي سابقا – تبين أن الإصابة بالسل قد تضاعفت فعليا.

وعلى نفس المنوال، فإن الوصول إلى مياه الشرب لا يزال على حاله أو أنه تحسن هامشيا. وإذا ما نظر المرء إلى الوصول إلى الأسواق، فإن الأرقام في حقيقة الأمر لا تروي القصة الكاملة. وعلى سبيل المثال، بدلا من النظر في الوصول الحر بلا رسوم أو حصص محددة، فإنه لا يجري النظر إلا في الإعفاء من الرسوم. ولو نظرنا إلى أرقام الإعفاء من الرسوم بالنسبة لأقل البلدان نموا – ناهيك عن النفط والأسلحة – سنجد أن الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نموا يظل على حاله بدون تغيير.

وينطبق ذلك على التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية والمنسوجات، وأعني بذلك أن الإحصاءات في الواقع تخفي أكثر مما تكشف. ولا تتعلق المسألة بمجرد معرفة ما هي التعريفات المفروضة على المنسوجات والمنتجات الزراعية. إنما المسألة، أولا، ما هي التعريفات بالمقارنة مع تلك التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو فيما بينها. ونجد أن التعريفات التي تدفعها البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو تعادل تقريبا ثلاثة أمثال. وفي حالة الولايات المتحدة، مثلا، يندهش المرء عندما يكتشف أن ما تدفعه أنغولا يساوي ما تدفعه بلجيكا، وذلك مثال واحد فقط.

وبالمثل، بلغت الخسارة السنوية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ جولة أوروغواي ١,٢ بليون دولار، بينما بلغت أرباح البلدان المتقدمة النمو من التجارة ٣٥٠ بليون دولار، وفقا لتقديرات عديدة لخبراء الاقتصاد. وإذا ما حسبنا خسائر البلدان النامية نتيجة التجارة، نجد أن خسائرها الفعلية تعادل ثلاثة أمثال ما تتلقاه من مساعدات إنمائية. وحتى في حالة الإعانات الزراعية، فإننا نجد أن المسألة لا تتعلق بأي تعريفات للبلدان النامية على المنتجات الزراعية، بل بالإمكانيات المحتملة لتصدير منتجات البلدان النامية لو لم تكن الإعانات الزراعية موجودة. وكان ذلك سيشكل أساسا للمقارنة، لأن الإعانات الزراعية، وفقا لتقديرات العديد من الخبراء الاقتصاديين، تزيد على مجموع الدخل لكل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن حيث المبالغ بالدولار، فإن الإعانة للبقرة الأوروبية الواحدة تصل إلى دولارين يوميا، وربما نتيجة لهذا البذخ تصاب كل تلك الأبقار بالجنون.

المسألة إذا، كيف سنسد الفجوة ونمضي قدما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وفي المقام الأول، ما الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفعله. وأعتقد أن هذه هي المسألة الأهم: أن ندرس عمليا ما تستطيع الأمم المتحدة كهيئة أن تفعله.

وبطبيعة الحال، أثار الأمين العام كذلك، عن حق، مسألة تغير المناخ وتأثيره السلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجلي أنه يوجد تأثير سلبي مستمر وسيزداد تفاقما بسبب تردي المراعي والأراضي والغابات، بالإضافة إلى أن الأطفال سينسحبون من التعليم الابتدائي العام لرعاية المرضى والمسنين، ولكسب الدخل وجلب الماء.

وسيمس التأثير، كذلك، مسألة نوع الجنس، فكما نعلم جميعا تعتمد المرأة على البيئة أكثر من غيرها، وبخاصة في البلدان النامية. وقد رسم الممثل الدائم لأوغندا صورة مؤثرة للغاية لنساء يحملن أطفالهن المشدودين إلى ظهورهن ويسرن على الأقدام أميالا بحثا عن الماء ليجدن في النهاية أنه ماء ملوث. وجلي أن أولئك النسوة لا يتحملن

المسؤولية عن تغير المناخ: فتغير المناخ لا يسببه الفقراء، بل أولئك الذين يستخدمون أربعة مكيفات هواء ويقودون اثنتين أو ثلاث من السيارات الفارهة. وبالتالي، فإن تغير المناخ من صنع الأغنياء. ولكنه في النهاية يمس الفقراء بشدة غير متناسبة، وذلك بفعل العواصف وتدمير السكن والأمراض المنقولة عبر الماء.

وقد ذكر الأمين العام، عن حق تماما، الالتزامات التي قُطعت: الالتزامات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة والالتزامات المقطوعة في غلين إيغلز بشأن رفع مستويات المساعدة بواقع ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. ولكن للأسف، لا يذكر التقرير (A/62/1) شيئا بالنسبة للوفاء بتلك الالتزامات. وفي الواقع، إذا ما نظر المرء إلى الأرقام التي تحققت فإنه يجد بدلا من نسبة ٠,٧ في المائة أن متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية هو ٠,٣٥ أو نصف في المائة. وفيما يتعلق بالـ ٥٠ بليون دولار، فقد أظهرت الحسابات أنه، بحلول عام ٢٠١٠، سيكون هناك عجز بنسبة تزيد على٥٠ في المائة، أو ما يعادل ٣٠ بليون دولار. ومن أين إذا ستأتي الأموال الإضافية اللازمة من أجل التكيف مع تغير المناخ، على سبيل المثال؟ وحتى لو نظرنا إلى بنية المساعدات المقدمة من البلدان التي أوفت بنسبة ٠,٧ في المائة – هناك حوالي ثمانية بلدان، ونحن نحييها على ذلك – فإن جزءا كبيرا من الزيادة يتعلق، في الواقع، بالإعفاء من الدين والإغاثة في حالات الكوارث، وليست للتنمية الاقتصادية.

ويؤكد تقرير الأمين العام أيضا أننا بدون كبح جماح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لن نتمكن، في الواقع، من كسب المعركة من أجل التنمية الاقتصادية – أو ربما قال كلمات أخرى بهذا المعنى، على ما أذكر. ويمضي التقرير ليقول أن أفريقيا تمثل حالة خاصة، وأن الحرمان والفقر والأمراض والصراعات الأهلية هناك تمنع التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن يقينا أن العكس صحيح أيضا نفس الدرجة، إن لم يكن بدرجة أكبر، وأعني أننا في الواقع لا نستطيع وقف تفشي الإيدز والفقر والأمراض والصراعات الأهلية بدون التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وبعبارة أخرى، أن الحقيقة يمكن أن تكون عكس ما يقال.

وهذا يدلل على أن الأهداف الإنمائية للألفية، وإن وضعت إطارا للمناقشة العالمية بشكل قوي – وما من شك أنها تشكل رؤية قابلة للقياس الكمي للكرامة الإنسانية – إلا أنها غير كافية. والأهداف الإنمائية للألفية في النهاية عبارة عن مسكنات. وفي حين أن المرء يحتاج إلى مسكنات في حالة الألم الشديد، إلا إن المرض إذا لم يعالج، سيعاوده الألم حتما. ولذلك، لا يمكننا أن نستبدل اقتصاديات التنمية باقتصاديات المسكنات بالكامل. كما أننا لا نستطيع أن نترك اقتصاديات التنمية لمؤسسات بريتون وودز، التي تكاد لا تمارسها في هذه الأيام.

ولذلك، أعتقد أن على المرء كما قال العديد من خبراء الاقتصاد مثل إريك راينيرت وغيره، أن ينظر أيضا في حقيقة، أنه في غياب اقتصاديات التنمية، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تواجه خطر التحول إلى نوع من الاستعمار الراعي للرفاه. وبدلا من ذلك النوع من التنمية الاقتصادية الذي جعل البلدان المتقدمة النمو متقدمة النمو حقا، فإن أفريقيا تُعطى هياكل التصدير المتقادمة، وفي أغلبيتها لموارد المواد الخام. وبدلا من التنمية الاقتصادية التي جعلت العالم المتقدم النمو خاليا من الملاريا، فإن أفريقيا تعطى ناموسيات. وبدلا من التنمية الاقتصادية التي تمكن من خدمة الدين عمليا، فإنها تُمنح إلغاء للديون. وباختصار، بدلا من خطة مارشال التي حققت تصنيع أوروبا عمليا، فإنها تُعطى ما يشبه خطة مورغنتاو، التي كانت ستخفض تصنيع ألمانيا، ولكن لحسن حظ أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، صرف النظر عنها لصالح خطة مارشال.

فماذا تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل؟ أعتقد أن الجواب واضح تماما. وإذا نظرنا إلى مختلف الصراعات – ولنأخذ سيراليون على سبيل المثال، حيث جرت انتخابات ناجحة لأن لجنة بناء السلام أولتها اهتمامها – فإنه خلال كل الصراعات الدامية في ذلك البلد وغيره، وخلال ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من الوقت، كانت تلك البلدان خاضعة لبرنامج صندوق النقد الدولي. وما لم تكن لدينا الإرادة السياسية لجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد أن يتم إصلاحه – كما نادى بذلك جوزيف ستيغليتز وخبراء اقتصاد عديدون آخرون – لجعله يقوم بعمليات مراجعة حسابات دورية لمؤسسات بريتون وودز، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فلن نكون قادرين على تغيير النموذج الأساسي الذي يقدمونه. وفضلا عن ذلك، يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتحلى بالإرادة لكي يكون في محور إعادة هيكلة الديون، الأمر الذي نادى به خبراء الاقتصاد كذلك. ولا يمكن لصندوق النقد الدولي أن يكون في محور هذه العملية لأنه هو نفسه مؤسسة دائنة، وبالتالي له مصلحة ذاتية. وصندوق النقد الدولي يركز على التضخم، لأن ذلك يهم الأسواق المالية. أما منظمة العمل الدولية فتهتم بالعمالة، التي تخضع معالجتها لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد يعترض البعض بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يملك الخبرة التقنية الكافية. ولكننا نشاهد عددا هائلا من الوظائف التي تُنشأ لكل الأغراض التي لا تهم البلدان النامية لدرجة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أصيبت بالصدمة إزاء ذلك. وبالتأكيد، يمكن الاستعانة بالخبرة، ويمكن إنشاء هيئة خبراء لتوفير الدعم الملائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اضطلاعه ببعض تلك المهام.

وإضافة إلى ذلك، وبطرق شتى، فإن ذلك أمر نتوقعه عند النظر إلى النظام المالي اليوم. وانطلاقا من نوع النموذج الذي حددته، من الطبيعي تماما أن يقول تقرير التنمية في العالم وتقرير التوقعات الاقتصادية العالمية اللذان يصدرهما البنك الدولي إن صافي الموارد المالية المحولة يتم في الواقع من العالم النامي إلى العالم المتقدم النمو. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ ذلك الرقم نصف تريليون دولار؛ وبحلول عام ٢٠٠٦ وصل إلى ٦٥٠ بليون دولار – أي زاد على نصف تريليون دولار. وحتى إذا شمل المرء في ذلك الرقم تراكم الاحتياطيات – ويمكن للمرء ذلك بالتأكيد – فإن الصورة لا تتغير، لأن الاحتياطيات يجري استثمارها في سندات منخفضة العائد على الخزينة وأصول في عملة منخفضة القيمة – مرة أخرى، في العالم المتقدم النمو.

وعليه، فمن ناحية، لدينا انعكاس غريب للغاية لتدفق الموارد. ومن الناحية الأخرى، نقرأ اليوم في الصفحة الأولى من صحيفة فاينانشيال تايمز أن الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي يقول إن نتيجة الأزمة المالية الحالية تتمثل في أن موجات الصدمة ستستمر، مع آثار أوسع انتشارا وحدة – لم نشهد مثلها من قبل. وهذا اعتراف يثير أشد الحزن بفشل صندوق النقد الدولي في ما يتعلق بالمراقبة وتقديم المشورة والتنظيم. وذلك لأن لدينا اقتصادا اتخذ في النهاية الشكل الذي وصفه ذات مرة جون مينارد كينز بأنه اقتصاد الكازينو، وهو اقتصاد يقوم على المقامرة، حيث توجد آليات مالية سرية مثل الأوراق المالية المشتقة، وحيث يحدد التوزيع عن طريق عجلة الروليت؛ ومن هنا، تنشأ مشاكل هائلة. وفي ذلك الصدد، من الواضح تماما أن هناك ما يستدعي قيام الأمم المتحدة بالعمل الذي حددته آنفا، أي الاضطلاع بدور رئيسي في إنشاء نظام مالي يؤدي إلى تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها.

وحتى يحقق العالم النامي الأهداف الإنمائية للألفية، لا يكفي الحصول على التدفقات المالية. فلا بد أيضا من توفر إمكانية الوصول إلى الأسواق. ومن المؤكد أن تقرير الأمين العام يحدد جميع الاحتياجات التي يتعين الوفاء بها في جولة الدوحة؛ ولكن ما هي السبل التي يمكن اتباعها في هذا الشأن؟ فالتقرير لم يوضح ماهية العمل الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به فعلا لإنجاز تلك الأمور.

بلى، إن المفاوضات جارية في منظمة التجارة العالمية. والأمور هناك هادئة على نحو سيئ، لأن البلدان المتقدمة النمو، كما نعلم جميعا، لا تقول: سنقوم بحماية زراعتنا وانتم تحمون صناعتكم، وإنما تقول: سنواصل حماية زراعتنا بالإعانات وعليكم ألا تحموا صناعتكم. وفي الواقع، فإن الجولة الإنمائية ما زالت تشكل جولة للوصول إلى الأسواق. وفي بعض الأحيان يغيب عن البال أن البلدان النامية هي فعلا البلدان التي قامت بالكثير من العمل من حيث تخفيض تعريفاتها الجمركية، ابتداء من جولة أوروغواي فصاعدا. كما أنها أسهمت بقدر كبير في ما يتعلق بالزيادة الكبيرة للتجارة العالمية. وهناك العديد من البلدان المتقدمة النمو التي تطلق النار من خنادقها وتتقمص صفة ''المطالب''، بينما هي في الواقع لم تخفض تعريفاتها الجمركية ولو بنسبة واحد في المائة منذ جولة أوروغواي.

أما بالنسبة لتطبيق الصيغة السويسرية الخطية والمعاملات، فسيتعين على الاقتصادات الصغيرة والضعيفة – ومن المؤكد هنا في الأمم المتحدة أن معظم البلدان لديها اقتصادات صغيرة وضعيفة – أن تخفض تعريفاتها الجمركية بنسبة ٥٠ في المائة أكثر من البلدان المتقدمة النمو. وبعبارة أخرى، فإن ما هو مجرد صيغة خطية بالنسبة للسويسريين إنما يهدد حياة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وبالتالي، فمن الواضح تماما أن هناك ما يستدعي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في هذا المجال وأن تجعل موقفها معروفا لجنيف، ربما عن طريق رئيس الجمعية العامة أو من خلال بعض الوسائل الأخرى.

ونفس الشيء ينطبق على نظام حقوق الملكية الفكرية إزاء تغير المناخ. فبعض البلدان المتقدمة النمو تقترح أن نختار أهدافا شديدة القسوة، ربما تؤدي فعلا إلى إطالة أمد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك لبعض الوقت. ولكن لا يمكن للمرء أن يفعل ذلك لفترة طويلة، لأن تلك الأنماط لا يمكن تحملها. ولذا، فإن الأمر البالغ الأهمية في نهاية المطاف هو أن يكون هناك تدفق للتكنولوجيا والموارد. ولكن النظام الحالي لحقوق الملكية الفكرية مصمم بصورة صريحة لمنع تدفق التكنولوجيا من خلال إنشاء الاحتكارات. كيف يمكن للمرء أن يحظى بتدفق التكنولوجيا ما لم تفكر الأمم المتحدة ذاتها في تعيين لجنة للخبراء – مرة أخرى، أوصى بها العديد من الاقتصاديين، بمن فيهم ستيغليتز وآخرون – يمكنها أن تنظر في كيفية مواءمة مكافآت المبدعين مع مصالح البشرية؟

وبالنسبة للعديد من تلك المسائل، أعتقد أنه لا يكفي لنا مجرد الكلام بعبارات عامة أو اتخاذ رأي بشأنها على سبيل التنظير أو المناقشة. وخلاف ذلك، لن يكون لدينا إلا المزيد من التقارير، بدلا من تغيير الواقع. وستكون لدينا أقوال، عوضا عن الأفعال. وسيكون لدينا نص، ولكن بلا سياق من أي نوع.

إن الوقت ضيق للغاية ولا أود أن أضيع الكثير من وقت الجمعية، ولذلك أود الآن أن أشير باختصار إلى السلام والأمن. أعتقد أن الكثير من العمل الجيد تم إنجازه في ذلك الصدد، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وقد ذكرت نيبال في التقرير بوصفها قصة نجاح؛ وهي كذلك، إلى حد ما. ولكن من المهم للغاية أيضا بالنسبة للأمم المتحدة ألا تحاول توسيع الولاية أو إطالة أمدها، بدون

الرغبة الصريحة لحكومة نيبال. ولا بد من وجود ملكية من جانب البلد نفسه. ومن الأهمية بمكان للأمانة العامة أن تتمسك بولايتها، التي تستلزم أساسا إدارة الأسلحة وإجراء انتخابات حسنة التوقيت. وذلك هو أفضل سبيل لمعالجة المشكلة.

وفي ما يتعلق بحفظ السلام ذاته، صحيح، كما يقول التقرير، أن ميزانية حفظ السلام زادت بشكل هائل. وقد قمنا بعمل ما في ما يتعلق بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام. ولكن نظرا لتحديات الإدارة، أعتقد أن من المهم للغاية أن تبدي الدول الأعضاء اهتماما وأن تقوم في العام المقبل فعلا باستعراض متأن للغاية لنتائج إعادة الهيكلة. ومن الأهمية بمكان أن يتبين أنه تم التغلب على التحديات المتعلقة بالإدارة بنجاح.

وفي حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، فإن لدينا الخلية العسكرية الاستراتيجية الخاصة، التي تم إنشاؤها على أساس مخصص صرف على اعتبار أن اليونيفيل كانت عملية معقدة. ولكن العمليات الأخرى معقدة بنفس الدرجة: وقد يتبين أن دارفور أكثر تعقدا. فماذا نحن فاعلون؟ وحينما ننظر إلى الحقائق الفعلية في التقرير وفي أماكن أخرى، نجد أن مكتب المستشار العسكري – الذي كان مكتب الاتصال العسكري من قبل – قد تم تجاوزه في زيادة الموارد. ولم تُستوعب الدروس المستخلصة من الخلية العسكرية الخاصة. ونحن حقا لا نمضي من المخصص إلى شيء منتظم ودائم ومستدام. وذلك بخلاف أن عدد ضباط الأركان في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يزيد على عدد ضباط الأركان حينما كان الفيلد مارشال مونتغومري يدير الحملة الأفريقية بأكملها. وأقول ذلك لمجرد أن أوضح أن الأكثر أهمية أن نتخذ نوعا من النهج المنتظم، وليس هذا هو الحال في الوقت الحاضر.

وأعتقد أن أحد المتكلمين في هذه المناقشة ذكر عددا من المتناقضات: الحرب والسلام – وهو طيف ليو تولستوي؛ والإكراه والتعاون؛ والإرهاب والتسامح. والمهم أن التسامح قد يتحول أيضا إلى تسامح مع الإرهاب. وأعتقد أن النقيض الحقيقي للإرهاب هو مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية عند وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب أن نضمن استنادها إلى الآليات القانونية القائمة والتي يمكن توسيعها، عند الاقتضاء. وتشكل أهمية إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي مثالا واضحا في ذلك الصدد.

وبالنسبة لنزع السلاح، أعتقد أننا جميعا نتفق على أن نزع السلاح يمثل بالنسبة لمعظمنا أمرا أساسيا. ويتعين النهوض بنزع السلاح بطريقة تشمل فعلا تحديد الأسلحة ومنع الانتشار على حد سواء – بالرغم من أن منع الانتشار، وخاصة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الأطراف من غير الدول وغيرها من الأطراف، ما زال مسألة تبعث على القلق العميق. ويحدونا الأمل في أن يقدم في سياق الدورة الحالية اقتراح ينطلق من رؤية راجيف غاندي لعالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، لا أريد أن أستهلك الكثير من الوقت. وفي سياق الاتساق على نطاق المنظومة، ينبغي أن تكون الصلات بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة متسقة مع القرار ١٤١/٤٨، الذي أنشأ منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

بالنسبة للاتساق على مستوى المنظومة بأسرها، ينبغي، كما جاء في التقرير، أن نناضل لتوحيد الأداء. وينبغي للنضال لتوحيد الأداء أن يصبح واقعا، على أساس أن النضال قد لا يكون الشعار الأفضل، ولكن الواقع الحالي قد يكون أسوأ. وتوجد حجة للسماح بشيء من الاستقلالية في

ولايات الوكالات واللامركزية والتعددية، ولكن هذا شيء أعتقد أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تناقشه. وعلى أي حال، لا أعتقد أنه ينبغي لنا في الصناديق والوكالات أن ننحي هذه المسألة جانبا ونحاول تنفيذ شيء من خلال الباب الخلفي دون مناقشة مناسبة في الجمعية العامة وبين الدول الأعضاء وفي مفاوضات حكومية دولية.

وأخيرا، بالنسبة لمسألة إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة، أهنئ الرئيسين المشاركين السابقين اللذين حاولا جاهدين وأدّيا عملا جيدا، وكانا يسيران في الاتجاه الصحيح في اتخاذ القرارات السياسية الهامة. ولا أعتقد أنه يمكن تنشيط الجمعية العامة من خلال بعض العمليات الهامشية أو الميكانيكية أو المؤسسية المحضة، كأن نسعى فقط إلى معالجة جدول الأعمال أو كيفية الكلمات. بل يتعين تنشيطها فعلا باتخاذ قرارات سياسية هامة. وقد حُددت بعض الأساليب الممكنة أثناء المحاولات السابقة لتنشيطها. وبدون اتخاذ هذه القرارات لا أعتقد أن بوسع المرء أن ينشئ هيكلا مستقرا يمكن لمجلس الأمن في إطاره أن يعتمد على الدعم الواسع من الجمعية العامة.

وبالنسبة لمجلس الأمن نفسه، يقدم التقرير نهجا وسطيا كحل توافقي، ولكن هذا النهج الوسطي يجب التوصل إليه في نهاية المفاوضات. وفي الحقيقة، لا يجوز أن يطرح قبل المفاوضات، ولا يجوز أن يؤثر على شكل هذه المفاوضات أو أن يخل بها. وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية يوضح بجلاء أنه لا بد من إجراء مفاوضات حكومية دولية تؤدي إلى نتائج ملموسة في هذه الدورة، وتبني على ما أنجز في الدورة الحادية والستين وعلى مواقف واقتراحات الدول الأعضاء.

وقد قدمت الهند ودول أعضاء أخرى عديدة من العالم النامي مشروع قرار في ١١ أيلول/سبتمبر، ودعونا إلى عملية مفاوضات حكومية دولية تبدأ بسرعة وتتخذ من عناصر معينة أساسا لها. وقد حددنا بعض هذه العناصر، لا سيما زيادة عدد مقاعد المجلس الدائمة وغير الدائمة، وعملية إصلاح شاملة لأساليب العمل، وزيادة تمثيل البلدان النامية، بما فيها الدول الصغيرة والجزرية، وكذلك بعض البلدان النامية في إطار حقائق عالم اليوم. ونحن ممتنون أيضا للعديد من قادة العالم الذين دعوا بقوة إلى إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا شاملا، لا سيما زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

السيد لي ليونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): حيث أنني أتحدث للمرة الأولى أود، باسم وفد فييت نام، أن أهنئكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأنا واثق بأن هذه الدورة، تحت قيادتكم القديرة، ستكون دورة ناجحة. وأشكر الأمين العام على تقريره السنوي الأول عن أعمال المنظمة، الذي تناول مجموعة واسعة من المسائل الهامة، شملت التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشؤون الإنسانية وإصلاح الأمم المتحدة.

لقد انقضت سبع سنوات منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. ونلاحظ بارتياح، كما جاء في تقرير الأمين العام، أن التقدم لا يزال مستمرا في العديد من الميادين، لا سيما تخفيض حدة الفقر. غير أننا نشاطره قلقه من أن التقدم لم يكن متوازنا وأن المستويات الحالية من الحرمان الإنساني لا تزال مرتفعة جدا. أما وقد وصلنا نقطة منتصف الطريق، فإن من المقلق أن عدة بلدان ليست حتى على الطريق الصحيح لتحقيق هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أكد مؤتمر القمة العالمي، المعقود عام ٢٠٠٥، مجددا أن التنمية هدف في حد ذاته، وأن التنمية، بجوانبها

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا تزال تشكل عنصرا أساسيا لإطار العمل العام لأنشطة الأمم المتحدة. ونتفق تماما مع الأمين العام على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيعود بالفائدة على جميع الأطراف – من المهتمين والعاملين لتحسين مستوى معيشة ملايين الناس الذين لا يزالون يعيشون في فقر، إلى الذين يحاولون إنقاذ حياة ملايين الأطفال، ومن الذين يوحدون صفوفهم لتخفيض مخاطر الحرب والحفاظ على السلم في البلدان الضعيفة، إلى الذين ظلوا يحاولون في الآونة الأخيرة إقناع الرأي العام العالمي بالضرورة الملحة لإنقاذ كوكبنا.

وبناء على تجربتنا الخاصة، أتفق تماما مع ملاحظة الأمين العام بأن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يصبح أولوية وطنية إلا عندما تقود الدولة وتدير الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف على الصعيد الوطني. والملكية الوطنية هي العامل الأساسي الذي يحدد نجاح أنشطة التنمية على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيد الأمين العام على أن الأمم المتحدة تعطي أولوية لتعزيز القدرة الوطنية.

ويبرز الأمين العام ثلاثة أبعاد هامة لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتغير المناخ. ومثلما استحقت الدعم من الدول الأعضاء مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنمية أفريقيا، اللتان ظلتا تتصدران جدول أعمال الأمم المتحدة لعدة سنوات، يستحق الكفاح للحد من تأثير تغير المناخ والتكيف معه وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة باستدامة البيئة، الدعم المستمر من الدول الأعضاء، كما يستحق، قبل كل شيء، وحدة هذه الدول. وتتعهد فييت نام بتعزيز مشاركتها في مساعينا المشتركة في هذه المجالات.

وقد وفرت السنة الماضية مزيجا من الفرص والتحديات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ويتوقع أن يؤدي إنشاء عملية الأمم المتحدة في دارفور المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى تعزيز عملية حفظ السلام المحلية، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء هذه الأزمة التي طال أجلها. كما أدت جهود بناء السلام أيضا إلى اتخاذ الخطوات الأولى في بناء السلام الدائم في بوروندي وسيراليون، وترسيخ إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي في تيمور – ليشتي ونيبال، وحدوث تطورات إيجابية في شبه الجزيرة الكورية.

إلا أن الصراعات المسلحة والتوترات لا تزال تتصاعد حدتها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وبلدان البلقان وأفريقيا، ولها عواقب مدمرة على حياة الملايين من المدنيين الأبرياء. وتلقي عمليات حفظ السلام أعباء غير مسبوقة على الأمم المتحدة، في ضوء موارد المنظمة المجهدة. وفي الوقت الذي نحقق فيه تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج نزع السلاح، فإن خطر الإرهاب على السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي لا يزال شاغلا ماثلا في الأفق.

وتؤيد فييت نام الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بأن تقوية عمليات السلام المتعثرة يجب أن تحتل مكانا بارزا في أعمال الأمم المتحدة في السنة القادمة، وبأنه يجب علينا أن نتخذ خطوات لتجاوز الجمود في محافل نزع السلاح الرئيسية، وأن نتحرك بسرعة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

يجب التأكيد مجدداً على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومواصلة تعزيزه. وتشيد فييت نام وتدعم الخطوات التي اتخذها الأمين

العام مؤخراً لتحسين إدارة المنظمة في مجالي عمليات حفظ السلام ونزع السلاح.

وإذ أنتقل للحديث عن حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، أرى أنه إذا كان إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ نقطة تحول هامة، فإن اعتماد المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مجموعة إصلاحات يعطينا الأمل في أن تنجح جهودنا الرامية إلى نزع الطابع السياسي عن أهم جهاز لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في هذا المجال. وستواصل فييت نام دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، آخذة في اعتبارها مبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية واحترام السيادة الوطنية.

إن الكوارث الطبيعية تؤثر أكثر من أي وقت مضى، بشكل خطير على حياة مئات الملايين من الناس على الأرض. وفي الواقع، في الوقت الذي أتكلم فيه هنا، يعاني عشرات الملايين من الناس في إقليمنا، بمن فيهم أناس في بلدي، من عواقب أسوأ فيضانات شهدناها على مدى عقود. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن ٨٥ في المائة من جميع الكوارث المبلغ عنها منذ منتصف عام ٢٠٠٦ تتعلق بالمناخ، وقد تسببت هذه الكوارث بوفاة نحو ١٩ ٠٠٠ شخص، وبأضرار اقتصادية بلغت نحو ٣٠ بليون دولار أمريكي. ونرحب بالتزام الأمين العام بأن تساعد الأمم المتحدة وشركاؤها في المجالات الإنسانية الحكومات على الاستعداد لمواجهة التحديات والتصدي لها. وفييت نام مستعدة لتقديم تعاونها الكامل في هذا المجال.

يتعين تعزيز الأمم المتحدة ليتسنى لها أن تنهض بولايتها النبيلة في عالم يتغير تغيراً كبيرا. ونجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة مهم جداً لجعلها منظمة أقوى، بجمعية عامة ذات سلطة أقوى، ومجلس اقتصادي واجتماعي أكثر فعالية، ومجلس أمن موسع يتسم عمله بقدر أكبر من الشفافية، وأمانة عامة أكثر كفاءة. وفي حين أننا نلاحظ أنه لم يُحرز سوى قدر قليل من التقدم في هذا المجال، نتعهد بمواصلة العمل مع الأمين العام وسائر الدول الأعضاء لضمان نجاح عملية الإصلاح.

ونحن بوصفنا أحد البلدان التي تنفذ برنامج ”أمم متحدة واحدة“ التجريبي، نأمل أن يستمر تقديم الدعم لنا من الأمانة العامة والدول الأعضاء لضمان نجاح أحد أكثر التجارب جرأة في مجال الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري.

وفي مجال آخر، يُشجع وفدي اعتزام الأمين العام تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية. ومن بين هذه المنظمات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي منظمة إقليمية بلدي عضو فيها، وكان لها دور نشط جداً في التوقيع مؤخراً على مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نحن ممتنون لقرار الأمين العام الأخير القاضي بإيفاد مبعوث خاص إلى ميانمار للمساعدة على عملية المصالحة الوطنية من خلال الحوار. وحيث أن فييت نام إحدى بلدان المنطقة، فإنها تتابع التطورات في ميانمار بقلق وعن كثب. ونتوقع من الأطراف المعنية في ذلك البلد أن تمارس ضبط النفس وتدخل في حوار يهدف إلى إيجاد حل سلمي لخلافاتها، وتحقيق الاستقرار بسرعة من خلال تنفيذ خريطة الطريق المؤلفة من سبع نقاط. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تستمر في التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مساعدة ميانمار على تخطي الوضع الحالي واستعادة الاستقرار، مما يخدم المصالح الطويلة الأجل لميانمار والمنطقة الإقليمية.

في الختام، في الوقت الذي نناقش فيه تقرير الأمين العام السنوي الأول السّار عن أعمال المنظمة، اسمحوا لي أن أطمئنه على أن فييت نام ستكون إلى جانبه دائماً في جهوده الرامية إلى أداء المهمة الرسمية للأمم المتحدة المتمثلة في السعي إلى تحقيق الأهداف التي ينص عليها ميثاقها.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن مناقشة هذا البند من جدول الأعمال مناسبة سنوية هامة. فهي تتيح لنا، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فرصة لاستعراض عمل المنظمة في ضوء المعلومات التي يقدمها تقرير الأمين العام. وباسم أستراليا، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/62/1)، وأن أهنئه بهذه البداية في منصبه الهام جداً. ونتفق معه على أن ما هو متوقع من الأمم المتحدة يفوق ما كان متوقعاً منها في أي وقت من تاريخها، وأن المواضيع التي تعالجها معقدة ومتنوعة. ومما يثلج الصدر، في هذا العالم المتعولم، أن الدول الأعضاء تدرك أهمية وقيمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومما يحسب لهذه المنظمة، وخاصة موظفيها المهنيين، بقيادة الأمين العام، أنها الهيئة التي كثيراً ما تتطلع إليها الدول الأعضاء للمساعدة على التصدي للعديد من التحديات المعاصرة التي يواجهها العالم – سواءً كانت قضايا تتعلق بالسلم والأمن أو التنمية أو المسائل الإنسانية أو مسائل حقوق الإنسان أو مسائل الديمقراطية والحكم؛ أو في الحقيقة مسائل في ميادين عديدة أخرى.

ولكن هذا يعزز أهمية تحمُّل الدول الأعضاء مسؤوليتها في تحديد الولايات الملائمة للمنظمة، وتقديم التمويل الكافي والدعم السياسي اللازم لمساعدتها على أداء عملها. وسنفقد، نحن الدول الأعضاء، شيئاً من مصداقيتنا إذا طالبنا ببرامج عمل أكثر تركيزاً وبقدر أكبر من الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج، ما لم نكن مستعدين للقيام بدور القيادة. وفي هذا الصدد، على الرغم من وجود ميسّرين ملتزمين، لم يكن أداؤنا جيداً في العام الماضي في مجال استعراض الولايات والاتساق على مستوى المنظومة بأسرها. وفي الحقيقة، يمكن القول إن الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين كانا متقدمين على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإصلاح. وبالنسبة لرعاية البرامج التجريبية ميدانياً، من المؤكد أن المنظمة متقدمة في السعي إلى توحيد الأداء، الذي كان من الواضح أنه يحسّن الكفاءة. وإذ حاولت الأمانة على الأقل، أن تعجل بالإصلاح المتعلق بالهيكل الجنساني. وبديهي أن الأمر المهم بالنسبة لنا كمنظمة أن نصبح أكثر كفاءة كلما ازداد عبء العمل علينا، ليتسنى لنا أن ننهض بالمسؤوليات الهامة التي أوكلت إلينا.

يقودني هذا إلى المسائل المالية. فقد أوضح الأمين العام نقطة ذات دلالة عندما ذكرنا بأن تكاليف التوسع الكبير في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام لا تتجاوز نصف واحد في المائة من الإنفاق العسكري العالمي. ومع ذلك، فإن التكلفة المتزايدة بسرعة ستشكل ضغطاً على قدرة الدول الأعضاء على الدفع. ومن الأشياء المكلفة أيضاً بعض الإصلاحات التنظيمية – التي نعتقد أنها ضرورية – في مجال الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات والعدالة الداخلية وتلبية متطلبات المعايير الحديثة للمساءلة والشفافية. كما أن تجديد الأصول الرأسمالية، الذي آن أوانه منذ مدة طويلة، يضيف مزيداً من الضغط.

ومع أنني قدرت للمنظمة الجهود التي تبذلها لتحسين كفاءة تنفيذ البرامج، فإنه لا يزال يبدو لي، في هذه الظروف، أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تطلب من المنظمة أن تبذل مزيداً من الجهد لإيجاد مجالات للتوفير. والملمون منا بالمسؤوليات الوزارية في الحكومات الوطنية يعرفون جيداً شرط تقديم وفورات قبل طلب برامج جديدة. ومع أن العملية ليست سهلة، فإنها نظام انضباط صحي، يمكن للأمم المتحدة أن تعتمده – أو ربما يتعين عليها اعتماده. إننا نفي

دائماً بمسؤولياتنا المالية، وندفع المخصصات المطلوبة منا في وقتها. ولكن حتى في أستراليا، أعتقد أنه سيكون من المهم أن نبين أن الأمم المتحدة تبذل جهوداً حقيقية لاحتواء التكاليف.

ويتعلق بمسألة التكاليف أيضاً وقدرة الأمم المتحدة على تنفيذ برامج جيدة مسألة الأولويات. وقد يكون من الواضح أن الأمم المتحدة تحبذ أن تفعل كل ما يطلب منها، ولكن هذا لن يكون ممكناً. وسيتعين اتخاذ قرارات صعبة. وسيتعين، أكثر من أي وقت مضى، تشاطر الجهود مع المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين، سواءً كانوا حكومات أو مجتمعاً مدنياً.

وينبغي لنا ألا نضع أولويات لأعمالنا فحسب، بل ينبغي أيضا أن نقدر بواقعية من هو أفضل من يحقق النتيجة المرجوة، وأن نسعى إلى تشاطر المسؤولية. وفي حين قد ينظر البعض إلى ذلك نظرة سلبية، نرى من جانبنا أنه تطور صحي في الشؤون الدولية، يضيف في واقع الحال ثقلا إضافيا في التصدي للتحديات الرئيسية العديدة التي نواجهها الآن.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالأمين العام لتركيزه على المسائل الكبرى وتلك التي تتطلب بحق تعبئة جهود المجتمع العالمي. ونثني على الجهود المبذولة لبناء قدرة الأطراف الفاعلة الأخرى التي يمكن أن تسهم في تحقيق نتائج أفضل. والواقع أن التركيز في تقرير هذا العام على تحويل الأهداف والطموحات إلى نتائج، مسألة جديرة بالثناء في حد ذاتها. وهذا أمر أشرت إليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي (انظر A/61/PV.24). وعن طريق العديد من الالتزامات، استطعنا أن نبعث الأمل. ومن المهم الآن تحقيق نتائج من شأنها أن تترجم الكلمات إلى حياة أفضل للأفراد.

وقد ذكرت في البيان الوطني لأستراليا في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/62/PV.15) أن تخفيف حدة الفقر هو المسؤولية الأساسية الأولى للبشرية. وفي عالم اليوم الحافل بالإنجازات الاستثنائية، ينبغي ألا يكون من العسير إلى هذا الحد تخليص العالم من براثن الفقر المدقع. والواقع أن أكثرنا يعرف ما هو ضروري. وقد أوضح البعض كيف يمكننا أن نفعل ذلك. ومن المثير للاهتمام أنني أتكلم بعد زميلي ممثل فييت نام، البلد الذي بيّن كيف يمكن عمل ذلك.

ويمكن أن يشكل تقليل توجيه أصابع اللوم وزيادة الشراكة الحقة بداية جيدة. وبقبول أهمية الحكم الصالح، والاستعداد لنقل التكنولوجيا، والترحيب باستثمار رأس المال وما يتطلبه من أمن، ودعم البرامج الصحية والتثقيفية، وفتح الأسواق وإتاحة الفرصة للتجارة، يمكن إحراز تقدم هائل. بلى، إن الأهداف الإنمائية للألفية مهمة، ولكنها ليست إلا مؤشرا. والأهم من ذلك حقا هو أن نصل إلى ما نبتغيه: فنحن على علم بما هو ضروري لبناء مجتمعات أكثر رخاء وعدلا وأملا.

وفي ذلك الصدد، نشيد أيضا بتركيز الأمين العام على الديمقراطية. ورغم أن وجود حكومات مسؤولة بحق أمام الشعب لا يحل كل المشاكل، فإنه يمثل بداية طيبة. ونحن في أستراليا نشجع نمو الديمقراطية والحكم الصالح منذ وقت طويل، إيمانا منا بأهميتهما الحاسمة لإقامة عالم أكثر سلاما وأمنا وعدلا. والصورة الآن صعبة جدا بالمقارنة بالصورة التي كانت قائمة قبل ١٠ سنوات مضت. وعلى الرغم من الإحباطات الواضحة من حين إلى آخر، فإن الاتجاه مشجع.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مجالين آخرين ورد ذكرهما في تقرير الأمين العام، وأرى أنهما يستحقان منا انتباها مستمرا، وهما مجالان مترابطان. والمجال الأول هو المسؤولية عن الحماية. وأعلم أن آرائي وآراء بلدي تختلف عن آراء آخرين تكلموا اليوم. ولكن قبول اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥

للمبدأ القائل بأنه مع السيادة تأتي المسؤولية، وأن إساءة الحكومات لاستخدام السلطة أو عدم قيامها بحماية مواطنيها من الإساءة الجسيمة يؤدي إلى وضع مسؤولية على عاتق آخرين لاتخاذ الإجراءات اللازمة، كان في نظرنا لحظة تاريخية في السعي إلى إقامة عالم أكثر تحضرا. إلا أن صعوبة تنفيذ ذلك ينبغي ألا تمنعنا من الاضطلاع بمسؤوليتنا عن الحماية؛ وينبغي أن نعمل جاهدين فيما يتعلق بالتنفيذ. وعلى سبيل المثال، يجب ألا يكون ستار السيادة درعا ساترا للإبادة الجماعية.

ثانيا، أن بعض الدول التي تتجه إلى الهاوية قد تحتاج إلى المساعدة وهي لا تعي ذلك، أو قد لا ترحب بهذه المساعدة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم المشورة والمساعدة. وهكذا، فإن كنا قد أيدنا زيادة دور حفظ السلام ودور بناء السلام اللاحق، أو لمن لا يهتمون كثيرا بالعبارات المنمقة، دور بناء الدولة، فإننا نؤيد أيضا زيادة التركيز على دور المساعي الحميدة للأمين العام والقدرة الداعمة في الوساطة والدبلوماسية الوقائية لإدارة الشؤون السياسية.

ومن الجلي أنه لا يمكنني في هذا الوقت القصير المتاح إلا أن أتناول قليلا من المسائل الواردة في تقرير الأمين العام، ولكنني أعتقد أن هذه المسائل توضح أهمية التحديات الماثلة أمامنا، وأنه مع توفر العزيمة وحسن النية يمكننا أن ننتقل من مرحلة الطموح إلى مرحلة الإنجاز.

وفي الختام، أود باسم أستراليا أن أشكر الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة، وكل العاملين في بعثات حفظ السلام، والبعثات الإنسانية، والبعثات الأخرى، سواء أكانوا موظفين فنيين أو متطوعين. فهم قوة للخير، ونحن نقدر التزامهم كل التقدير.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد جمهورية تترانيا المتحدة بالتقرير الأول للسيد بان كي - مون بصفته الأمين العام - عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/62/1، والمقدم في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. والتقرير ذو نطاق واسع، وعميق التحليل، وذو رؤية متسقة لترجمة تعددية الأطراف إلى أهداف عملية يمكن تحقيقها. وهو تقرير شامل حقا. ونود، بادئ ذي بدء، أن نتعهد بدعمنا وشراكتنا للأمين العام في تنفيذ هذا البرنامج. ونأمل أن تسهم ملاحظتنا وتعليقاتنا في تحقيق رؤيته.

وفيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، يؤكد التقرير الصلة الوثيقة التي لا غنى عنها بين التنمية من ناحية، والسلام والأمن من ناحية أخرى، داخل الدول وفيما بينها، وبين العالم النامي والعالم المتقدم النمو. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا يوفر إطارا أخلاقيا وعمليا للتعاون الدولي في مكافحة الفقر، والتصدي للأشكال الأخرى من الحرمان البشري، وإنقاذ البيئة، كيما يصبح العالم مكانا يسوده الرخاء والسلام ويمكن العيش فيه.

وعند منتصف الطريق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متأخرة في أدائها عامة في هذا الميدان. غير أن بلدانا أخرى كثيرة أثبتت قدرتها على بلوغ بعض هذه الأهداف في ضوء توفر المزيج السليم من الموارد والقيادة والاستراتيجيات الصحيحة. ويجب أن نوجه الموارد إلى حيثما تمس الحاجة إليها. ونرحب بمبادرة الأمين العام ببدء نشاط الفريق التوجيهي المعني بأفريقيا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بتعبئة موارد إضافية، ونرحب كذلك بإعلان رئيس الجمعية العامة عن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في العام المقبل لحفز

الالتزامات العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد.

وهناك بعض التوجهات المقلقة التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي يجب علاجها. أولا، هناك حاجة إلى الحفاظ على الالتزام السياسي لتحقيق تلك الأهداف. وهناك مؤشرات على أن الموارد المتعهد بها آخذة في التناقص. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عكس مسار التقدم الضئيل الذي حققته بعض البلدان. ولا بد من العمل على استدامة تدفق الموارد. والوعد بمضاعفة الموارد وبلوغ الغاية المحددة للمساعدة الإنمائية ونسبتها ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يقعان على الجانب الأقصى من الإطار الزمني المحدد وهو الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وسيكون الوقت متأخرا للغاية لإحداث فرق كبير.

ثانيا، تحتاج بلدان افريقية عديدة إلى تحسين قدرتها لوضع استراتيجياتها الوطنية إذ تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والأمم المتحدة قدمت الدعم، ولكن يتعين زيادة سرعة تقديم الدعم عن طريق زيادة الموارد المخصصة للتنمية. فالموارد التي تكرسها الأمم المتحدة للتنمية، خاصة الموارد البشرية، أقل نسبيا بالمقارنة بتلك التي تخصصها لأنشطة أخرى، مثل أنشطة حفظ السلام وحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية المحددة زمنياً تساعد على تركيز الاهتمام والموارد على مقاصد إنمائية محددة، ينبغي ألا نستبعد جوانب أخرى هامة طويلة الأجل للتنمية مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية وغيرها من الاستثمارات الإنتاجية كدعم الاستثمار العام الرامي إلى تحقيق تلك الأهداف والسماح به. وينبغي أيضاً أن نتنبه إلى أن التقدم الضئيل المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سينعكس مساره نظراً لتحويل الموارد إلى معالجة تغير المناخ أو تخفيف آثاره المعاكسة. ويقتضي التحدي الماثل في تغير المناخ توفير موارد إضافية.

ونشيد بمبادرات الأمين العام حسنة التوقيت لزيادة وعي العالم وتعبئة الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مسألتي الإحترار العالمي وتغير المناخ. ويمثل التحدي هنا واحدة من المسائل التي يمكن علاجها على خير وجه عن طريق استجابة عالمية تقودها الأمم المتحدة. ويحتاج العالم إلى إتفاق عالمي جديد يتجاوز عام ٢٠١٢ الذي ينتهي فيه بروتوكول كيوتو. وينبغي لنا، وإذ نستعد لمؤتمر بالي للتفاوض بشأن اتفاق جديد قد يستغرق تنفيذه وتحقيق نتائج محددة عدة سنوات، ينبغي لنا أن ننشيء آليات علاجية للحد من الآثار المعاكسة المباشرة التي أصبحت بادية للعيان بالفعل.

وفي أفريقيا، نشهد في دارفور الصلات القائمة بين التردي البيئي والصراع. والعديد من البلدان تعاني من تغيرات مفرطة في المناخ أدت إلى تواتر حالات الجفاف الشديد والنقص غير المتوقع في الأغذية، وأثرت على الإمدادات من الطاقة الكهرمائية. وأدت الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل إلى تدمير الزراعة والأراضي والهياكل الأساسية. وثبت أن القدرات الوطنية للتصدي لتلك الكوارث الطبيعية غير كافية. ونقدر الاستجابة الإنسانية التي أعقبت تلك الكوارث، ولكنها كانت في أحيان كثيرة أقل مما ينبغي ومتأخرة بأكثر مما يجب.

ونطلب إلى الأمين العام والمجتمع الدولي وضع آليات الاستجابة للكوارث والحد من المخاطر في أجزاء شتى من القارة للتنبؤ بالكوارث الناجمة عن تغير المناخ والتصدي لها. وينبغي أن تلتمس الأمم المتحدة أيضاً سبلاً ووسائل لمساعدة البلدان في المناطق المعرضة للكوارث على تطوير قدرات التأهب الوطنية لمواجهة أثر تغير المناخ.

والاحتياجات الخاصة لأفريقيا – التي تتراوح من حل الصراع وبناء السلام إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية — قد حظيت بتغطية كافية في تقرير الأمين العام. وتسعى منظومة الأمم المتحدة إلى تعميم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في أنشطة وبرامج وكالاتها، وفي صناديقها وبرامجها – بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – وبخاصة على الصعيد الميداني. ونأمل أن تزداد كفاءة وفعالية الإنجاز مع تحركنا نحو المزيد من الاتساق والتنسيق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة.

والاستجابة والإنجاز المنسقان في الميدان فيما يتعلق ببرامج الأمم المتحدة لأفريقيا يقتضيان تنسيقاً واتساقا مماثلين على صعيد المقر. ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا هو المركز الأساسي المناسب والمنطقي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الأمين العام في رصد وتقييم الأنشطة العديدة المأذون بها فيما يتعلق بأفريقيا والتي تضطلع بها وكالات وصناديق وبرامج مختلفة في الميدان. ونرحب بجهود الأمين العام لإيلاء الاعتبار الواجب لتعزيز المكتب وولاية المستشار الخاص المعني بأفريقيا بطريقة تعطيه إشرافاً فعالاً على الأنشطة الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا، ونشجع تلك الجهود.

لقد تولى الأمين العام منصبه في وقت تشارك الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ويتوقع منها أن تضطلع بمسؤوليات لم يسبق لها مثيل في هذا المجال. ونشيد بالإجراءات الجريئة والحاسمة التي اتخذها الأمين العام ومجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراع وصنع السلام في أفريقيا – في ضوء المبادرتين الجديدتين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى – وتنشيط عملية السلام في دارفور. ونشجع إدارة الشؤون السياسية على تكريس المزيد من الموارد لوحدتها لدعم الوساطة واستكشاف المزيد من السبل من أجل التنسيق مع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ومبادرات المجتمع المدني بشأن منع نشوب الصراع.

وفي مجال حفظ السلام وبناء السلام، نشجع البحث عن المزيد من السُبل الإبداعية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وما فكرة القوة المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلا واحدة من هذه الترتيبات الإبداعية. وهناك أشكال أخرى من التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجال تسوية الصراعات وإدارتها، إلا أنه لا تزال هناك فجوات عديدة يتعين سدها وفرص وفيرة لم تغتنم. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي طلبه مجلس الأمن بشأن تقديم مقترحات محددة حول الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق على نحو أفضل.

وكنا نود أن نعلق على كل جوانب التقرير، ولكن الوقت لا يسمح بذلك. وفي الختام، نود أن نؤكد للأمين العام والجمعية العامة أن تنزانيا ستواصل الاشتراك بالكامل في مداولات هذه الهيئة وستقدم دعما غير مشروط للأمين العام.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية) : أود أن أعرب عن تقدير وفد ماليزيا للأمين العام على تقريره السنوي الأول عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/62/1. فالمسائل والتحديات التي يواجهها العالم اليوم تفرض مطالب أكبر على المنظمة للوفاء بولايتها المحددة في الميثاق. ولهذا، علينا نحن الدول الأعضاء أن نكفل الاضطلاع بهذه الولاية بشكل فعال.

ويود وفدي أيضاً أن يشيد بالأمين العام على مبادرته لكفالة استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور مركزي في العملية المتعددة الأطراف لصنع القرارات، وفي صون

السلم والأمن الدوليين، وفي تشجيع التعاون الدولي. ونلاحظ في ذلك الصدد المهمة الأساسية التي حددها الأمين العام في بيانه الاستهلالي أمام الجمعية العامة في بداية هذه الدورة (انظر A/62/PV.4) وهي جعل المنظمة، بما فيها الأمانة العامة، أكثر فعالية.

ويصف تقرير الأمين العام التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في منتصف الطريق إلى بلوغ هذه الأهداف بأنه غير متكافيء. كما أنه يذكر من ناحية أخرى أن تلك الأهداف يمكن تحقيقها إذا تم الوفاء بالالتزامات الحالية. وإذ نتطلع إلى الأمام، فإننا نرى أن هناك ما يدعو إلى القلق أكثر مما يدعو إلى التفاؤل. ويقوم اعتقادنا هذا على الأسباب التالية.

أولاً، يرى المفهوم الهامشي في النظرية الاقتصادية التقليدية أن المكاسب في المراحل الأولى تكون أكبر نسبياً، ومن ثم يكون التقدم أسرع. غير أن البيانات الواردة في التقرير تبين أن التقدم المحرز بشأن مختلف مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية، حتى في المراحل الأولية، ضئيل جدا بالمقارنة بالأهداف التي ينبغي بلوغها. وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالهدف المتمثل في ”تخفيض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥“، انخفض معدل الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة من ٣٣ إلى ٢٧ في المائة في المناطق النامية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥.

إن ذلك يشكل مجرد خفض نسبة ٦ في المائة، في مهلة زمنية طولها ١٥ سنة، مقابل نسبة إجمالية مستهدفة قدرها ١٦,٥ في المائة في مهلة زمنية مجموعها ٢٥ سنة.

ثانيا، إن المعلومات بشأن الأطفال ناقصي الوزن، ممن هم دون ٥ سنوات من العمر مثيرة للاهتمام أيضا، لأنها تُظهر أن هناك عقبات هيكلية وسياسية كأداء لا بد من تجاوزها. فهي تبين أنه حتى حين يكون مستوى الإنتاج العالمي للغذاء عاليا طوال الوقت، فإن الأسرة البشرية برمتها تبقى غير قادرة على إطعام أفرادها الأكثر ضعفا.

ثالثا، إن فقدان التقدم هذا يحدث في وقت توسع الاقتصاد العالمي بلا انقطاع طوال نصف العقد الماضي.

رابعا، على الرغم من الإعلان الذي أدلى به، هناك مجال واسع للشك في أن الالتزامات سيتم تنفيذها في موعدها، لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى ضخامة المشاكل، فإننا ممتنون لأن الأمين العام جعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في طليعة أولوياته. وفي معرض الثناء على الأمين العام، نود أيضا أن نوضح أن ما يجب على الأمم المتحدة أن تفعله الآن هو أن تضمن أن يعمل النظام الإنمائي الراهن بصورة أفضل، بدل الاكتفاء بمجرد إنشاء أفرقة وهيئات توجيهية جديدة.

بعد ذكر ما تقدم، ستدعم ماليزيا الأمين العام بكل وسيلة ممكنة. وفي ذلك الصدد، تتوخى وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في ماليزيا مستوى أعلى من التعاون مع الأمم المتحدة في أنشطة تعاوننا في بلدان الجنوب. وذلك ما يجعلنا نرصد عن كثب التطورات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات، والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأن كليهما سيكون لهما تأثير كبير على مشاركة الأمم المتحدة في أنشطة تعاون بلدان الجنوب. وتبقى ماليزيا أيضا ملتزمة بتوسيع برنامج هذه الأنشطة، التي تقوم بإعادة صياغتها، بحيث تلبي البرامج والمبادرات المعروضة احتياجات البلدان المعنية بشكل أفضل.

إن وفد بلدي قلق حيال وتيرة التصدي المستدام لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب على المدى الأبعد. ونلاحظ أن عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص

المناعة المكتسب في مساعدته للبلدان ومساهمته معها لتحديد أهداف وطنية، وتطوير قدرة وطنية لتصميم وتنفيذ خطة لمكافحة الإيدز، يضمن أفضل استخدام للموارد ويشجع على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا الصدد وبطريقة ما، إن كل ذلك أسهم في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بحلول عام ٢٠١٥. لكن وباء نقص المناعة البشرية لا يزال يتفشى باطراد، وهو الآن يؤثر على كل بلد في العالم. ففي كل سنة يموت بسببه المزيد من الناس، وأولئك الذين يعيشون وهم مصابون به يزدادون باستمرار. ويحدث ذلك كله على الرغم من أننا أوجدنا وسائل لوقف انتشاره. وبمعزل عن جهودنا المبذولة حتى الآن لمعالجة تلك المشكلة، يرى وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بتوعية الناس بشأن المرض. فالتوعية هي المدخل إلى تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفيروس/الإيدز.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، يتفق وفد بلدي مع الأمين العام على أننا الآن نشهد زخما غير مسبوق في الجهود للتخفيف من ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها. إننا الآن أكثر وعيا بفداحة الحالة وإلحاحها. ويجب علينا أن نضمن نجاح المؤتمر الثالث عشر للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في بالي، في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. ولكي يكون المؤتمر ناجحا، يجب أن يسود مبدأ المسؤوليات المشتركة بل والمتفاوتة. ويجب أن نعترف بأن أشد البلدان فقرا في العالم، لديها القدرة الأقل على التكيف، ولذلك ينبغي أن توكل إليها أدنى مسؤولية عن التخفيف من آثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يجب على المبادرات الوطنية والإقليمية الجارية للتعامل مع تغير المناخ ألا تتنافس مع المفاوضات الجارية في إطار الأمم المتحدة، بل أن تتكامل معها.

ولا بد من أن يستند اتفاق ما بعد عام ٢٠١٢ إلى هيكلية بروتوكول كيوتو وأسسه الأخرى. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون هناك خفض مستهدف مطلق للانبعاثات لدى البلدان المتقدمة النمو، وآليات موسعة تسهل المساهمات من البلدان النامية، وأحكام خاصة لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نعلم أن لتغير المناخ آثاره، وليس على البيئة فحسب، وإنما على الاقتصاد العالمي أيضا. وذلك سبب إضافي هام لوجوب تطبيق مبدأ المسؤوليات المتفاوتة، بحيث يمكن للبلدان النامية الحفاظ على قدراتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن السلام والأمن أحد الأركان الرئيسية للأمم المتحدة. ونحن ندعم دورها المحوري في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن ترسيخ نظام سياسي واقتصادي دولي أكثر تكافؤا. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في صون السلم والأمن الدوليين. وإننا نحيط علما بجهود الأمين العام لتجهيز الأمم المتحدة لكي تتمكن من مجابهة التحديات المتزايدة والمرهقة في ذلك المجال.

إن ماليزيا تثني على جهود الأمم المتحدة لتحسين فعالية وكفاءة عملياتها لحفظ السلام. ولضمان الفعالية المستمرة لهذه العمليات، نرى أنه ينبغي تعزيز إدارتها وتوفير ملاك وظيفي كاف لها، مع مراعاة التمثل الجغرافي العادل. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المتطلبات التدريبية اللازمة لحفظة السلام، بغية تلبية الاحتياجات المحددة والطبيعة المختلفة لعمليات حفظ السلام، لأجل ضمان نجاحها عموما.

والتطور المستقبلي لعمليات حفظ السلام المختلطة الكبرى، في السودان، وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يفتح بعدا جديدا لإطار مستقبلي من التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في معالجة مسائل السلم والأمن.

وسنرصد عن كثب فعالية ذلك التعاون الذي يمكنه أن يرسي الأسس لعمليات مستقبلية لحفظ السلام.

إن المدخل إلى السلام في الشرق الأوسط يقوم على تسوية عادلة لمسألة الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، تدعم ماليزيا دور الأمم المتحدة في تعزيز تسوية شاملة وسلمية، وتحقيق حل يقوم على دولتين. ولا يمكن تحقيق السلام الحقيقي إلا بالاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وحمايتها. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور الراعي والحامي النزيه لجميع حقوق الشعب الفلسطيني.

وماليزيا متفقة مع رؤية الأمين العام بأن الفشل والمأزق اللذين اتسمت بهما المنتديات والصكوك الرئيسية في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعد الانتشار طوال السنوات القليلة الماضية، أكدا الحاجة الواضحة إلى إعادة تنشيط جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح عبر جهود منسقة، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي فيها دورا أكثر فعالة. وماليزيا تؤكد مجددا أهمية دور مكتب شؤون نزع السلاح في المشاركة مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. إذ ينبغي له أن يعزز شراكة عالمية في المعاهدات المتعددة الأطراف.

ويلاحظ وفد بلدي أننا في هذه السنة نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لسريان مفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتأمل ماليزيا أن يصبح المزيد من البلدان أطرافا في هذه الاتفاقية، فضلا عن صكوك أخرى متعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وانضمام الهند، وباكستان وإسرائيل إلى هذه المعاهدة، وتقيد دول الأسلحة النووية بالالتزامات الواردة فيها، من شأنهما أن يعززا نظام نزع السلاح النووي.

إن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي صدرت في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أكدت وجود التزام بإجراء مفاوضات بحسن نية، والوصول بها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. ولا يوجد حتى اليوم مؤشرات من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أنها ستفي بالتزاماتها. ولا بد أن يكون هدفنا هو تحقيق نزع السلاح العام والشامل من خلال العملية المتعددة الأطراف، التي ينبغي أن ينصب اهتمامها الأول على نزع السلاح النووي.

ويشيد بلدي بالجهود التي تبذلها المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة لتعزيز تصدي الأمم المتحدة الإنساني للأزمات. ونعترف بأنه، منذ عام ٢٠٠٦، قام الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ بخطوة هامة نحو تحسين سرعة التمويل في حالة الأزمات الإنسانية والتنبؤ به. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أنه، لزيادة تحسين استجابة الأمم المتحدة في الحالات الإنسانية، ينبغي تعزيز سياسة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الاستجابة للحالات الإنسانية بصورة أكبر وذلك لمساعدة المجتمع الدولي على التعامل فورا مع حالات الطوارئ والكوارث الإنسانية في أي زمان ومكان. وعلى المجتمع الدولي أن يكون قادرا على العمل التعاوني لتوفير الآليات الفعالة للتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان، وأن يقوم برد مشترك في حالات الكوارث والطوارئ من خلال جهود مدروسة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

وينبغي أن يكثف أيضا تعاونه لتعزيز الجهود من أجل تطوير نظام للإنذار المبكر على صعيد العالم بخصوص الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان من خلال اتباع نهج متعدد النماذج، من بين أمور أخرى، وأن يراعي الإطار المتفق عليه دوليا بشأن الاستراتيجية المعنية بتقليل

وقوع الكوارث وتشغيل الترتيبات الإقليمية الجاهزة لتقديم المساعدة في حالات الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وينبغي تكثيف التعاون في مجالات الإغاثة الطارئة والإنعاش وإعادة البناء ومنع الكوارث والتخفيف من حدتها. والأهم من ذلك، لابد من تطوير وتعزيز قدرة البلدان المعرضة للكوارث على معالجتها.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة تعزيز نظام المساءلة والشفافية والكفاءة للمنظمة. ونتطلع إلى استلام المزيد من التقارير المتعلقة بهذه المجالات في الأشهر القادمة. وإذ نراعي العملية الجارية والتجارب السابقة وأيضا الكفاءة الناتجة عن القواعد والأنظمة، نؤمن إيمانا راسخا بأن الإصلاح خطة جماعية للدول الأعضاء كافة وينبغي التعامل معه بطريقة واقعية. فينبغي أن تنفذ وتحترم باستمرار جميع قرارات وولايات الجمعية العامة خلال العملية. ولكي تكون الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة وفعالية، تعتبر الآراء الجماعية للدول الأعضاء هامة لضمان الموارد التي يمكن التنبؤ بها وتنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة في حينها. وينبغي للأمين العام والأمانة العامة أن يتجنبا الازدواجية في الموارد والشروع في مقترحات قد تضر بعمل المنظمة.

ويبقى أملنا في الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل وأكثر رخاء وأمنا. ولقد كافحت الأمم المتحدة، طيلة العقود الستة الماضية، للمحافظة على دورها المتوخى في الميثاق بالرغم من أوجه القصور والنقص والقيود التي لم يفرضها عليها سوى الدول الأعضاء نفسها. إن الأمم المتحدة منارة تعددية الأطراف التي ينبغي أن تبقى مضيئة. ويلزم إصلاحها وإعادة هيكلتها وفقاً للعصر وبما يتناسب مع التحديات الراهنة والمقبلة. وإن الدورة الحالية للجمعية العامة بتوجيه من رئيسها، ينبغي أن تخطط للعمل الشاق المطلوب الذي ينتظرنا.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتقديم التهنئة إلى الأمين العام على تقريره السنوي الأول عن أعمال المنظمة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى:

> ”أن الدول الأعضاء وشعوب العالم تطلب من الأمم المتحدة أن تفعل أكثر مما فعلته في أية مرحلة من مراحل تاريخ المنظمة – في مجالات أنشطة أرحب، وفي مواقع أكثر وظروف أصعب“. (A/62/1، الفقرة ١).

إن هذا الطلب من شعوب العالم هو دليل على إيمانهم بالمنظمة، وبتعددية الأطراف، وبقدرة المنظمة على الالتزام بعقيدتها، التي هي:

> ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

ونتفق مع الأمين العام على أنه كي نحقق نتائج بصورة مطردة وفعالة، سوف نحتاج إلى التزام الدول الأعضاء، وأيضا إلى إصلاح المنظمة وإعادة توجيهها. ولهذا السبب شكل وفد بلدي، مع وفود السويد وتايلند وشيلي، مبادرة الدول الأربع، كي نقوم، وبمساعدة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، بتقديم منظور الدولة العضو بشأن إدارة إصلاحات الأمم المتحدة الضرورية للمنظمة كي تواجه على نحو أفضل التحديات التي أمامها. ولقد رفعنا إلى رئيس

الجمعية العامة وإلى الأمين العام تقريرنا عن إدارة الإصلاح، ونحن على ثقة بأنه سيكون مفيدا ونحن نمضي قدما في بذل جهودنا لإصلاح المنظمة.

إن تقرير الفريق الرفيع المستوى عن الاتساق على نطاق المنظومة (A/61/583)، وتقرير الأمين العام (A/61/836) عن توصيات هذا الفريق بما فيها التقارير الواردة من دول المشاريع النموذجية عن مبدأ ''التنفيذ الموحد'' كلها مفيدة في عملنا الجاري بشأن هذه المسألة. ويدعم وفد بلدي جميع الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الجانب المعني بالاتساق على نطاق المنظومة.

ولا يمكن أن يكون إصلاح الأمم المتحدة مقتصرا على إصلاح الأمانة العامة إذا أرادت المنظمة أن تتصدى للتحديات التي تواجهها. وينبغي أن تشمل عملية الإصلاح تلك إصلاح مجلس الأمن. ولهذا السبب، يصر وفد بلدي، مع وفود أخرى، على البدء بمفاوضات حكومية دولية لتحقيق نتائج بخصوص مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة العضوية، وأن أفريقيا تستحق مقعدين في الفئة الدائمة العضوية انسجاما مع الموقف الأفريقي المشترك على النحو الوارد في توافق الآراء.

ونتفق مع الأمين العام على أن تكون أولويتنا هي ''تحقيق النتائج، إنجازا للوعود التي انطوت عليها الأهداف الإنمائية للألفية'' (A/62/1، الفقرة ٦). وما فتئ الفقر والتخلف الإنمائي هما أكبر خطرين على التقدم الذي تم تحقيقه في محاولة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونحن الآن في منتصف الطريق نحو بلوغ الهدف المنشود لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وما زال هناك بعض الدول المتقدمة النمو التي تواصل باستمرار رفض الوفاء بالتزاماتها التي من شأنها أن تحسن حياة الفقراء.

إننا لم ننفذ بعد توافق آراء مونتيري بشأن التمويل من أجل التنمية، وهكذا نجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية صعبا بالنسبة لأغلبية البلدان النامية، لا سيما الموجودة في أفريقيا. ولا بد لنا، بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نطبق السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن تشرع المؤسسات المالية الهامة، مثل بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في تنفيذ جميع التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه بحيث تصبح البلدان المتقدمة النمو حقا شريكا عالميا في التنمية مع البلدان النامية وتفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وليس الاختباء وراء الشروط الموضوعة.

وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قالت شعوب العالم،

> ''سوف لن ندخر جهدا في سبيل تخليص الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاّإنسانية ...'' (القرار ٥٥/٢، الفقرة ١١).

ويؤمن وفد بلدي ويأمل بإخلاص ألا نكون قد نسينا أو تخلينا عن ذلك التعهد الكبير، ولا تخلينا عن بني جلدتنا من الرجال والنساء والأطفال.

ونود أن نشيد بالأمين العام لجعله تغير المناخ أولوية رئيسية للمنظمة، خاصة وأن التغلب على تغير المناخ سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يذكر بالعديد من البرامج والإعلانات – ذات الأهداف التنفيذية الواضحة الرامية إلى مواجهة تحديات تغير المناخ والفقر والتخلف الإنمائي – التي وافق عليها المجتمع الدولي. ولذلك، ينبغي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة أن تستثمر بصورة رئيسية في ضمان تنفيذ تلك البرامج والإعلانات والاتفاقات، ومن بينها مؤتمر قمة الأرض الذي

عقد في ريو دي جانيرو، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري والاتفاق الصادر عن المؤتمر الدولي للتمويل والتنمية، التي تضمنت تعهدات المانحين بالوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبته ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإلغاء ديون أقل البلدان نموا، وتوفير الوصول للبضائع والخدمات من العالم النامي إلى أسواق العالم المتقدم النمو.

ويتضح من تقرير الأمين العام أنه إذا لم نغتنم الفرصة الآن لمعالجة الأمراض الرئيسية مثل السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فلن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي باعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار ٦٠/٢٦٢)، الذي أعلن هدف التقدم صوب الوصول، على مستوى العالم، إلى برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم بحلول العام ٢٠١٠، وذلك في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز الذي عقد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وللوفاء بذلك التعهد، اعتمدت جنوب أفريقيا مؤخرا خطة استراتيجية شاملة لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وتمثل الخطة الاستراتيجية رد جنوب أفريقيا المتعدد القطاعات على التحدي الذي تشكله الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والآثار الواسعة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وندرك بالقدر نفسه أنه فضلا عن الفقر والتخلف الإنمائي، هناك تحديات أخرى لا بد أن نتصدى لها من خلال المنظمة. ولقد ذكر الأمين العام الجهود التي يبذلها لمعالجة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في دارفور بالسودان. وإننا نشيد به على تلك الجهود ونشجعه على أن يواصل العمل على إيجاد حل لأزمة دارفور. ويؤيد وفد بلدي المناشدة التي أصدرها الأمين العام بأنه يجب علينا أن نعمل الآن وأن نضع حدا لمعاناة شعب دارفور وذلك بضم جميع مواردنا لإرساء الأمن، وتسهيل الوصول إلى حل سياسي دائم، ووضع حد للإفلات من العقاب وتلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة لشعب دارفور. ولهذا السبب، تعهدنا بإرسال رجالنا ونسائنا مع البعثة الأفريقية في السودان، ونحن ملتزمون بتقديم الأفراد للعملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن الصراعات العنيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وفلسطين وإسرائيل والعراق وأفغانستان والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار مصدر قلق بالغ لنا. وهناك مشكلة أخرى بلا حل هي مسألة تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، الذي يواصل إيجاد حل ويتطلع إلى المنظمة لتوفير ذلك الحل. ومن الهام إذا أن تستمر الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون كواحد من مبادئها الأساسية، وحث الدول على احترام حقوق الإنسان وتأييد الحلول السلمية للتراعات. فلا يمكن لأي عدد من حفظة السلم كفالة السلام الدائم إلاّ إذا سادت العدالة المرتكزة على القانون. ولهذا السبب نؤيد التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، لقد وضعت شعوب العالم ثقتها في المنظمة. ويسأل فقراء العالم أنفسهم: أين العزم الذي ساعد في إعادة بناء البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية؟ أين التصميم الذي ساعد في وضع البلدان الآسيوية على طريق التنمية؟ إن هذا الجيل، ليس مثل أي جيل قبله، لديه الإمكانيات لدحر الفقر والتخلف الإنمائي. دعوه الآن يظهر الإرادة للقيام بذلك عن طريق تنفيذ القرارات والتعهدات التي قطعت أمام هذه المنظمة.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره الشامل عن عمل المنظمة (A/62/1). لقد تكلم، خلال الأسبوعين الماضيين، رؤساء الدول والوزارات ووزراء الخارجية عن العديد من التحديات التي تواجهنا، وأعربوا عن الرؤى والحلول التي يروها فيما يتعلق بالشؤون العالمية. الآن، لقد تركونا لوحدنا في هذه القاعة العظيمة لنعمل على تنفيذ سياساتهم.

وإذا كان لنا أن ننجح في ذلك، يتحتم علينا أن نجعل الأمم المتحدة بكاملها منظمة أكثر كفاءة وإنتاجية. وفي الحقيقة، كيف يمكننا الرد على العدد الكبير والمتزايد من التحديات العالمية إذا لم يكن في مقدورنا إنعاش الجمعية العامة التي هي جوهر الأمم المتحدة؟ وكم هي مصداقية قدرتنا الجماعية على حل أزمات العالم إذا لم نتمكن، بعد هذا العدد الكبير من السنين، من إصلاح مجلس الأمن نفسه؟ كيف يمكننا أن نطلب إلى الأمين العام، الذي عيناه بالتزكية، أن يقوم بواجباته إذا واصلنا إقحام أنفسنا في شؤون الأمانة العامة من خلال اللجنة الخامسة؟

إن سان مارينو، كغيرها من البلدان العديدة، لا تملك أسلحة الدمار الشامل. ونحن لا نملك حتى جيشا صغيرا. إن أملنا ودفاعنا الوحيدين هما في أمم متحدة تتسم بالقوة والكفاءة والمصداقية. ونود، في ظل قيادة رئيس الجمعية العامة والأمين العام، أن نمضي نحو الأمام، بدون تأخير، في تغيير الطريقة التي نعمل ونتخذ بها القرارات في هذه القاعة. ولا بد لنا من توسيع مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلا. وينبغي لنا أن نمكن الأمين العام للرد في الوقت المناسب وبطريقة أكثر فعالية على الأخطار العديدة التي تهدد العالم بحيث تستطيع الأمم المتحدة الوفاء بتوقعات حكوماتنا وشعوبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.